حل المجالس النيابية في سورية 1919-1966 (الاسباب والنتائج)

م . د . وسيم عبد الامير وهيب مهدي الحسناوي
وزارة التربية العراقية – المديرية العامة لتربية القادسية
wsymalhsnawy@gmail.com
07801362244

ملخص البحث:

إن شيوع ظاهرة حل المجالس النيابية وتكرارها في سورية هي نتيجة طبيعية وحتمية لعدم استقرار الاوضاع العامة وخصوصاً السياسية منها ،سواء كان ذلك ابان عهد الانتداب الفرنسي أو في مرحلة الانقلابات العسكرية التي عصفت بسورية ،إذ من المتعارف عليه أن نشاط المجلس النيابي وفاعليتيه يعكس مدى الاستقرار الذي تتمتع به الدولة ،ويعد مؤشراً واضحاً لحالة التوازن والتوافق والانسجام والتفاهم ما بين المجلس النيابي المنتخب والحكومة القائمة من جهة ويبين ويوضح مدى قوة العلاقة المتبادلة ،ويعبر عن الثقة العالية ما بين الطرفين من جهة اخرى ،الا أن عدم توفر الأجواء العامة الملائمة وانعدام استقرار الأوضاع العامة قد تساهم من تحجيم وضعف دورها وعملها التشريعي ،فضلاً على ذلك لا نس ان عدم تطور وتحديث وانعدام الاهتمام الحكومي بالأنظمة والقوانين التي تخص عملية الانتخابات النيابية وكذلك طريقة وصول بعض النواب لقبة المجلس النيابي التي شابها الكثير من الملاحظات السلبية قد أثر سلباً على واقع ونشاط المجالس النيابية في سورية وساهم بالإسراع من حلها. ومن المتفق عليه أن ظاهرة حل المجالس النيابية هو وسيلة فعالة قد تلجأ إليها بعض الحكومات حينما تقع خلافات أو تقاطع بوجهات النظر ما بين الطرفين أو حدوث أغلبية معارضة داخل المجلس النيابي ضد الحكومة القائمة أو رفض المجلس النيابي لسياسة وتوجهات ومشاريع الحكومة كإبرامها معاهدات أو عقدها اتفاقيات تخل بالسيادة الوطنية أو لأنهاء توجهات أو سياسة حكومة ما لا تلبي لطموح ورغبات الشعب الوطنية المشروعة أو أن المجلس النيابي تمكن من كشف لحقائق خطيرة أو تشخيصه مخالفات دستورية أو توضيحه لفساد مستشري ببعض مفاصل الحكومة عن طريق الاستجواب المجلس النيابي للحكومة القائمة او لإحد أعضائها ،إذ هذه الاجراءات تساهم بالإسراع من حل المجالس وتعطل من عملها. اتسمت معظم المجالس النيابية في سورية ابان مدار البحث بعدم اتمام دوراتها بالكامل وبضعف دورها الرقابي ،واتصفت بانعدام الانسجام ما بين أعضائها وتلاشي التماسك والتكاتف لتكوين كتلة معارضة موحدة كبيرة داخل المجلس النيابي تساهم بكشف سوء إدارة الحكومات المتعاقبة ،وهذا الضعف نتيجة أكيدة لتدخل سلطة الانتداب الفرنسي تارة ولتدخل قادة الانقلاب تارة أخرى في مسار الانتخابات النيابية ،ولممارسة أسلوب الضغط والتأثير على الناخبين واستخدام بعض الحكومات طريقة التزوير والتلاعب بنتائج الانتخابات النيابية لصالح مرشحيها محاولة للهيمنة والسيطرة والاستحواذ على المجلس النيابي مما ساهمت هذه الاجراءات والاساليب بضعف والاسراع من حل المجلس النيابية في سورية .

تضمنت الدراسة أحد عشر مجلساً نيابياً منتخباً معظمها قد حل قبل انتهاء دورتها القانونية المقرر لها ،إذ تم الحل من قبل سلطة الانتداب الفرنسي أو من قبل قادة الانقلاب العسكري ويعد هذا دليلا واضحاً وصارخاً لتنامي ظاهرة حل المجالس النيابية وشيوعها وتكرارها في سورية بسبب عدم استقرار الاوضاع السياسية كما أشرنا سابقاً .

الكلمات المفتاحية : سورية، المجالس النيابية ،حل المجالس التشريعية السورية

The Dissolution of the Syrian Parliaments 1919-1966 (Causes and Effects)

Dr.Waseem Abd al Ameer Waheeb Mahdi al Hasnawy
Iraq Ministry of Education
General Directorate of Qadisiyah Education
Wsymalhsnawy@gmail.com
07801362244

Abstract

The Prevalence and recurrence of the case of dissoluting parliament of Syria became usual and inevitable due to the instability of the general situations especially the political ones whether during the French mandate era or the eras of the military coups which rocket Syria. It is claimed that the activity and effectiveness of the parliament reflects the extent of stability that the state has undergone which is a clear indicator of a state of balance , compatibility ,harmony and understanding between the elected parliament and government on one hand and shows the strength of the mutual relationship and expresses the high trust between them on the other hand. However, the lack of appropriate public atmosphere and the instability of work. In addition, we should not undermine that the lack of development, modernization and the governments disregard to the laws and regulations as well as the ruling of some disqualified parliament members has negatively affected the real role of the parliamentary councils in Syria which eventually fostered their dissolution.

Key Words: Syria, Syrian Parliaments, Dissolution of the Syrian legislative Councils

المقدمة:

تعددت واختلفت أسباب حل المجالس النيابية في سورية ،فكان منها قد حل لمعارضته لسياسة فرنسا الانتدابية ،ومنها قد حل بعد حدوث الانقلابات العسكرية التي حدثت في سورية ،ومنها قد حل بعد حدوث الوحدة السورية المصرية ،وكانت السمة البارزة هي عدم اكمال معظم تلك المجالس لكامل دوراتها والضعف المزمن لنشاطها وانعدام التفاهم والانسجام النواب فلم تمثل جميع مكونات وطبقات وأطياف المجتمع السوري ،إذ استطاع بعض الاشخاص المتنفذين من الذين لا يجيدون القراءة والكتابة ومعرفة الانظمة والقوانين النيابية من الوصول لعضوية المجلس النيابي ككبار الإقطاعين ورؤساء العشائر واصحاب المصالح الصناعية ،وهو ماساهم بضعف وتحجيم نشاط المجالس النيابية في سورية فضلاً على عدم وضوح الملامح الاساسية لتلك المجالس ولم يستطيع انجاز ما أوكل اليها من مهام اساسية وساهمت الأسباب الانفة الذكر بالإسراع من حل المجالس النيابية.

كان سبب اختيارنا لموضوع البحث لكونه موضوعاً بكراً لم يتطرق له من قبل احد الباحثين والمهتمين بالتاريخ السوري ،وكذلك لكونه موضوعاً جديداً يستحق البحث والدراسة فضلا عن اهميته لكشف وبيان بعض الحقائق التي تتعلق بأسباب حل المجالس النيابية وتوضيح انعكاساتها على الواقع السوري.ويهدف البحث لتسليط الضوء على أسباب ونتائج ظاهرة حل المجالس النيابية في سورية وانعكاساتها وما آلت إليه مجمل الأوضاع السياسية بعد الحل .

أما فيما يخص المنهج المتبع هو وحدة الموضوع وحسب التسلسل التاريخي للمجالس النيابية متناولاً الاوضاع السياسية في سورية قبيل انتخاب كل مجلس نيابي ومن ثم سير الانتخابات وظروف انعقاد كل مجلس نيابي ومن ثم مهام وانجازات المجلس المنتخب الجديد ومن ثم حل المجلس النيابي وانعكاساته السياسية في سورية.

قسم البحث الى مقدمة ومحورين وخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصل اليها البحث ،تناول المحور الأول حل المجالس النيابية ابان عهد الانتداب الفرنسي ،وسلط الضوء في المحور الثاني على حل المجالس النيابية ابان عهد الاستقلال الوطني وعهد الانقلابات العسكرية وعهد الوحدة مع مصر .

اعتمد الباحث على العديد من المصادر ذات الصلة والمتعلقة بصلب الموضوع من أبرزها كتاب (الحركة القومية العربية في سورية) لنجاح محمد وكتاب (الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي) لحسن الحكيم وكتاب (دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر) لنزار الكيالي وكتاب (سجل البرلمان ومجلس الشعب السوري) لمازن يوسف صباغ وكتاب (سورية والانتداب الفرنسي) ليوسف الحكيم وكتاب (صحافة وسياسة) لنصوح بابيل وكتاب (المجالس الشعبية والنيابية) لفضل عفاش وكتاب (البرلمان السوري وتطوره التاريخي) لمحمد شاكر اسعيد وكتاب (تاريخ سورية الحديث) ليحيى قسام وكتاب (ذاكرة البرلمان السوري) لهدى عبد الله الشحادة وكتاب (الصراع على سورية) لباتريك سيل وكتاب (تاريخ سورية الحديث) لهشام عثمان وكتاب (السياسة السورية والعسكريون) لجوردن هاء توري وكتاب (دراسة في تاريخ سورية) لأمل ميخائيل بشور وغيرها من المصادر ذات الصلة والمتعلقة بالموضوع.

المحور الاول: حل المجالس النيابية ابان عهد الانتداب الفرنسي(1920-1946)

اولاً-المؤتمر السوري العام1919-1920

1-الأوضاع السياسية في سورية قبل انعقاد المؤتمر السوري العام.

في11تشرين الثاني 1918 انتهت الحرب العالمية الاولى بانتصار(بريطانيا وفرنسا)وانهزام(المانيا والنمسا والمجر وبلغاريا والدولة العثمانية)مما تسبب بانهيار وتفككت الدولة العثمانية على اثرها انسحبت القوات العسكرية العثمانية من البلدان العربية التي كانت خاضعه لسيطرتها منذ قرون طويلة وكانت سورية احدى البلدان التي خضعت لسيطرتها[1] ،أسرعت بريطانيا وفرنسا بتطبيق اتفاقية سايكس بيكو[2] التي عقدت في 16أيار1916على أرض الواقع لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية فيما بينهما، وكانت سورية من حصة فرنسا بموجب تلك الاتفاقية المشؤمة ،باشرت الاخيرة بحشد وانزال بعض قواتها على المنطقة الساحلية السورية تمهيداً لفرض سيطرتها على سورية[3] ،على اثر هذه التطورات السياسية سارعت القوات العربية بقيادة الامير (فيصل بن الشريف حسين)[4] بالتوجه الى سورية وتمكن من دخولها في 1 تشرين الاول 1918بعد ان انسحبت القوات العثمانية وكان ذلك بهدف السيطرة عليها ولآستباب الأمن ولمنع الفوضى وللمحافظة على وحدة اراضيها وتمهيداً لإعلان دولته الحديثة التي اعلن عنها في 5تشرين الاول1918 بشكل رسمي باسم (**الحكومة العربية**) التي استمر عملها حتى عام1920 إذ اراد فيصل تكوين دولة حديثة تتمتع بالاستقلال والسيادة التامة [5]،وبعد ترحيب وتأييد الشعب السوري بالأمير فيصل ومن اجل الحفاظ على وحدة البلاد ولتنظيم امور الدولة وادارتها بشكل منظم ومن اجل سن قوانين وانظمة تلائم المرحلة الجديدة عقد في 14أيار1919 اجتماع كبير في دار البلدية بالعاصمة دمشق ،إذ اقترح

مجموعة من الشخصيات الوطنية على الأمير فيصل بتشكيل أول مجلس نيابي ،ليكون ممثلاً ويتحدث باسم الشعب سمي (**بالمؤتمر السوري العام**) يسعى لتحقيق رغبات سورية الوطنية بالحرية والاستقلال والسيادة والحفاظ على وحدة الأراضي السورية ،ولكي يكون نظام الحكم نظاماً ملكياً نيابي يؤمن بالدستور والنشاط النيابي والعمل الديمقراطي[6] ،ضم المؤتمر السوري العام شخصيات سياسية ونخباً اجتماعية مثقفة من أدباء ومفكرين وقانونين وتربويين ومهندسين واطباء وشخصيات أخرى فاعلة وهامة في المجتمع السوري إذ كان للمؤتمر السوري العام دور هام وفاعل في سن قوانين تنظم عمل الدولة الحديثة النشوء[7] ،**يتضح مما سبق** على الرغم من قصر عهد المؤتمر السوري العام ،إذ يعد أول تجربة نيابية تحمل دلالات النضج الفكر السياسي، وكان الهدف منه ان يكون ممثلاً رسمياً عن الشعب ؛ولكي يسن قوانين تنظم عمل وإدارة الحكومة العربية ابان العهد الفيصلي الجديد في ظل ظروف سياسية صعبة وحرجة.

2-الانتخابات وانعقاد المؤتمر السوري العام .

جرت الاستعدادات لإجراء الانتخابات وتمت بنجاح ،وبلغ عدد أعضاء المؤتمر السوري العام (86) عضواً ،وعقد أول جلسة للمؤتمر في3حزيران1919 في مقر النادي العربي بدمشق وتمكن محمد فوزي العظم[8] الفوز بمنصب رئيس المؤتمر ومن ثم انتخب هاشم الاتاسي[9] رئيساً للمؤتمر بعد وفاة العظم ،ومن ثم انتخب رشيد رضا[10] رئيساً للمؤتمر بعد استقالة الاتاسي[11] ،وتمكن المؤتمر السوري العام من عقد ثلاث دورات الاولى سميت بدورة الاستفتاء برئاسة محمد فوزي العظم والثانية سميت بدورة الدفاع برئاسة هاشم الاتاسي والثالثة سميت بدورة الاستقلال برئاسة رشيد رضا ،وكانت أخر جلسة للمؤتمر 19تموز1920،تمكن المؤتمر من عقد اكثر من (25) جلسة نوقش فيها اهم القضايا السياسية المستعجلة والخطيرة والملتهبة ،اي بعمر سنة واحدة وست اشهر وبضع ايام[12] ،ضم المؤتمر عدداً من الأحزاب السياسية كحزب العهد والاستقلال العربي والنادي العربي وحزب التقدم وحزب الحر المعتدل وغيرها من باقي الأحزاب ،وكان الحزبان الرئيسيان الاول المؤيد للملك والحكومة حزب التقدم والثاني المعارض للملك والحكومة حزب الحر الديمقراطي[13] ،**ويمكن القول إن** اغلب الاحزاب والشخصيات والمنظمات والجمعيات السياسية الفاعلة قد شاركت بحرية تامة داخل المؤتمر السوري العام ،إذ كان لها قاعدة جماهيرية ،وسعت لحل المشاكل التي يعاني منها الشعب وهذا يدل على الانفتاح التام والحرية الكاملة التي تتمتع بها سورية ابان العهد الفيصلي بعد عهود طويلة من الاضطهاد والتسلط العثماني ،وبهذا فقد نجد ان المؤتمر السوري العام قد وضع اللبنة الاولى للحياة النيابية الديمقراطية فقد طالب بتحقيق الاماني الوطنية وأسس أول مؤسسة تشريعية في البلد في ظل ظروف حرجة .

3-مهام وانجازات المؤتمر السوري العام.

على الرغم من عدم استقرار الأوضاع العامة في سورية الا إن اول اعمال ومهام المؤتمر السوري العام تصويته بالأجماع على تشكيل اللجنة الدستورية مهمتها وضع وسن أول دستور لسورية في ظل المرحلة الجديدة ،دستور حديث ديمقراطي يحافظ على مقومات الدولة المستقلة ذات السيادة ،شكلت اللجنة برئاسة هاشم الاتاسي وتمكنت اللجنة الدستورية من سن أول دستور نصت مواده (148)على الاستقلال والسيادة ووحدة الاراضي وعدم الاعتراف باي اتفاقية او وعد او معاهدة تقيد او تحد من حرية واستقلال سورية وغيرها من باقي المواد الاخرى [14]،واستكملاً لمقومات الاستقلال التام والسيادة الكاملة انعقدت في 7 أذار1920 جلسة للمؤتمر السوري العام وصوت بالأجماع إعلان استقلال سورية وتتويج الامير فيصل ملكاً على سورية وتمت مراسيم التتويج في اليوم التالي بموافقة أغلب الشعب السوري [15]،وبجلسة أخرى

صوت المؤتمر برفضه القاطع ومعارضته لمقررات اتفاقية سايكس بيكو لعام 1916الذي ينص تقسيم الأراضي العربية ما بين بريطانيا وفرنسا ،ورفضه لمقررات مؤتمر سان ريمو[16] الذي ينص بفرض الانتداب الفرنسي وتطبيقه على سورية واعتراضه لمحاولات فرنسا بالتدخل بشؤون سورية الداخلية وخصوصا بعد ان توغلت القوات الفرنسية وفرضت سيطرتها على بعض المناطق الحدودية الساحلية السورية وأكد المؤتمر على ضرورة الحفاظ على وحدة سورية واستقلالها وسيادتها[17] ،لم يعجب فرنسا توجهات وقرارات المؤتمر السوري ولم تقابلها بالارتياح بل اعلنت امتعاضها وعدم قبولها بقراراته لتقاطعه مع توجهات فرنسا الاستعمارية ،اذ أكد الدستور على مقومات الدولة المستقلة من استقلال وسيادة سورية ووحدة أراضيها وحقها بالتمثيل الخارجي وعقد معاهدات وعدم الاعتراف بالانتداب الفرنسي والمعاهدات السابقة مما اعلنت فرنسا عدم اعترافها بقرارات المؤتمر السوري ،لأنه يتقاطع مع مبادئ الانتداب الفرنسي وتوجهات فرنسا للهيمنة والسيطرة على سورية بسبب قرارات المؤتمر السوري العام ذات النزعة الاستقلالية[18] ،وبناءً على مقررات اتفاقية سايكس بيكو اسرع الجنرال الفرنسي الجنرال هنري جوزيف غورو (Henri Joseph Gouraud)[19] بتوجيه الى الملك فيصل انذاره الشهير تضمن شروطاً قاسية ومجحفة منها قبول الانتداب الفرنسي بدون قيد أو شرط ،إذ تحطمت الأماني الوطنية بالسيادة والاستقلال وطالب تنفيذ الانذار خلال(72)ساعة فقط واتخذ من الانذار ذريعة وحجة لتنفيذ الهجوم العسكري على دمشق بقصد السيطرة عليها واخضاعها للانتداب الفرنسي[20] ،رفض الملك والحكومة السورية والمؤتمر السوري العام انذار الجنرال غورو وتم مناقشة الأمر بجلسات المؤتمر السوري العام ففي جلسة 13تموز1920معلنين اعتراضهم ورفضهم القاطع واعتبروه تدخلاً صارخاً ومباشراً بشؤون سورية وهو ما يتنافى مع حق تقرير المصير[21] واستطاع المؤتمر بجلسة 14 و15تموز1920 من اعلان النفير العام وتطبيق الأحكام العرفية وحشد الجهود للدفاع عن سورية واتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية استقلال سورية [22]،وعلى الرغم من انعدام تكافئ الطرفين بالعدة والعدد حدثت معركة ميسلون في 24 تموز1920إذ استطاعت قوات الجنرال غورو من الانتصار والدخول لدمشق معلناً فرض الانتداب الفرنسي وتطبيقه على سورية وخضوعها بشكل مباشر لسلطة الانتداب الفرنسي حسب مقررات وضوابط الانتداب ،وقسم الاراضي السورية الى دويلات صغيرة على أساس ديني طائفي وعلى أساس قومي عرقي[23]، **ويبدو مما سبق أن** المؤتمر استطاع القيام بمهامه الوطنية وخصوصا سن دستور لسورية بظروف حرجة ،يؤكد على كافة الحقوق الوطنية المشروعة ورفض المؤتمر لتجزئة الأراضي السورية ومعارضته للانتداب الفرنسي والتمسك بالاستقلال التام وهذا دليل قاطع على نجاح اول تجربة نيابية للارتقاء بالعمل المؤسساتي المبكر الناتج عن النضج للفكر السياسي ،إذ لأنه وقف وواجه الظروف الصعبة ،الا أن التقدم العسكري للجانب الفرنسي قد قضى على المؤتمر السوري وأمر بحله وحسم الأمر لصالح فرنسا.

4-حل المؤتمر السوري العام وانعكاساته.

بعد أن انهزمت القوات السورية الحديثة النشوء والضعيفة التكوين والتسليح أمام القوات العسكرية الفرنسية المنظمة والمدربة على الطراز الحديث والمجهزة بالعدة والعدد في معركة ميسلون ،إذ تمكن الجنرال غورو من الدخول لدمشق منتصراً ومعلناً سيطرته عليها ،واسرع بحل الحكومة السورية وطالب الملك فيصل بمغادرة سورية بأسرع وقت ،وأمر بحل المؤتمر السوري العام وغلق مقره وامر باعتقال الاعضاء والغاء الدستور السوري وحل جميع الأحزاب السياسية وأغلق النوادي والجمعيات السياسية وأصدر أوامر باعتقال أي شخصية معارضة للانتداب الفرنسي أو تحاول أن تقوم بثورة ضد الفرنسيين

وأعلن تطبيقه للأحكام العرفية وقام بتجزئة الأراضي السورية على أساس ديني طائفي قومي بقصد اضعاف الروح الوطنية [24]،رفض الشعب السوري قرارات الجنرال غورو وأعلنوا اعتراضهم لتجزئة الأراضي السورية وأعلنوا رفضهم القاطع لسياسة الانتداب الفرنسي البغيضة ،ولم يعترفوا بأي حكومة موالية لفرنسا واخذوا يهاجمون القوات الفرنسية معلنين رفضهم ومعارضتهم القاطعة لسياسة الانتداب الفرنسي مطالبين بوحدة الأراضي السورية واعلان استقلال وسيادة سورية ووجوب انهاء الانتداب الفرنسي من سوريه[25] ،كان من انعكاسات الحل اندلاع الثورات المعارضة لسياسة فرنسا ومن ابرزها الثورة السورية الكبرى التي اندلعت عام1925 واستمرت شرارتها حتى عام1927 وكان من انعكاسات هذه السياسة تكبد فرنسا خسائر مادية اضطرت على اثرها من تغير سياستها واسلوب حكمها لسورية بعد أن شعرت بأن مصالحها بسورية معرضة للخطر مما فسحت المجال قليلاً ونوعا ما للسوريين بالمشاركة بالحكم لتخفيف النقمة ولامتصاص الغضب الشعبي ضدها من اجل انهاء الثورة السورية الكبرى [26]،**واستخلاصاً لما سبق يتضح** أن سبب حل المؤتمر السوري العام من قبل سلطة الانتداب الفرنسي بسبب قراراته الوطنية ذات الطابع الاستقلالي ولعدم اعترافه بالاتفاقيات السرية التي تدعو لتجزئة الأراضي العربية واعتراضه لفرض الانتداب الفرنسي على سورية ،إذ أدركت فرنسا أن بقاء المؤتمر الوطني يشكل خطراً لمصالحها في سورية مما أسرعت بحله وانهاء الحكومة العربية وطرد الملك فيصل خارج سورية وتطبيق الانتداب ،وكان من انعكاسات ونتائج الحل عدم استقرار الأوضاع العامة في سورية وكثرة الانتفاضات والثورات الرافضة لسياسة الانتداب الفرنسية.

ثانياً-الجمعية التأسيسية لعام1928.

1-الأوضاع السياسية في سورية قبل انعقاد الجمعية التأسيسية .

بعد حل المؤتمر السوري العام تعقدت العلاقة ما بين الطرفين ،واندلعت الثورة السورية الكبرى عام1925 بسبب سوء سياسة وإدارة فرنسا ولتسلط المندوبين وبعض الضباط والموظفين الفرنسين وكذلك لاعتراض ولرفض الشعب السوري سياسة الانتداب الفرنسي المتمثلة بتجزئة الأراضي السورية ولعدم الاهتمام بواقع المجتمع السوري فضلاً على مطاردة واعتقال سلطة الانتداب الفرنسي لبعض الشخصيات الوطنية المعارضة لسياسة الانتداب ولتشكيل حكومات سورية ضعيفة موالية لفرنسا لا تمثل المجتمع السوري ،وكان لتردي الاقتصاد السوري أحد مسببات اندلاع الثورة ،إذ يمكن القول أن سوء الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتسلط فرنسا أدت الى اندلاع الثورة السورية الكبرى 1925[27] وبعد أن تكاتف وتوحد ابناء الشعب السوري ضد سلطة الانتداب الفرنسي أدى ذلك الى انتشار شرارة الثورة وتمددها لأغلب المدن السورية ضد سلطة الانتداب الفرنسي ،وبسبب كثرة الخسائر الفرنسية المادية وخصوصاً بصفوف جنودها اضطرت لتخفيف القيود المفروضة على الشعب السوري وتغير المندوب السامي الفرنسي وتبديل سياستها في سورية واشركت بعض الشخصيات السورية بالحكم كمحاولة لامتصاص الغضب الشعبي ،ومن أجل استباب الأمن ولعودة الاستقرار وكتكتيك سياسي لانهاء الثورة التي استمرت حتى عام1927 ،اضطرت فرنسا مرغمة بعد أن تكبدت خسائر كبيرة أن تتفاوض مجبرة مع الشخصيات الوطنية السورية بقصد انهاء الثورة واشترط الوطنيين تشكيل مجلس نيابي جديد لانتخاب حكومة وطنية حرة غير موالية لفرنسا واجراء اصلاحات واسعة شاملة وتخفيف القيود المفروضة على الشعب السوري من قبل سلطة الانتداب الفرنسي [28]،في 16شباط 1928 سارعت فرنسا تعيين حكومة جديدة برئاسة الشيخ تاج الدين الحسني[29] مهمتها اجراء انتخابات جديدة لسورية [30]،وفي 17 شباط 1928 أصدر الحسني بياناً موضح مهمة حكومته نص "**أن حكومتنا حكومة مؤقتة ،غايتها القيام على أمر**

انتخاب مجلس نيابي يكلف بأعداد دستور جديد للبلاد وتسليم الحكم الى حكومة جديدة منتخبة بموجب الدستور السوري الجديد"[31]، **ولا بد من الاشارة** الى أن من نتائج ثورة الشعب السوري هو تغير بسياسة فرنسا تجاه سورية وحدوث انفراج بالعلاقات ما بين البلدين واجراء انتخابات جديدة ،وسن دستور جديد وتشكيل حكومة وطنية جديدة تنال مقبولية الشعب لتنظيم العلاقات السياسية ما بين البلدين.

2-الانتخابات وانعقاد الجمعية التأسيسية.

صدر القرار المرقم (18) من قبل سلطة الانتداب الفرنسي المتضمن الاستعداد لإجراء الانتخابات الجمعية التأسيسية السورية ،وتم تحديد تاريخ 10 و24 نيسان 1928 موعداً للدرجتين الاولى والثانية ،وصدرت جميع القوانين والانظمة والقرارات التي من شأنها تنظم سير الانتخابات[32] ،وصدر القرار المرقم (26) بتاريخ 1نيسان1928 المتضمن تحديد عدد أعضاء الجمعية التأسيسية ب(67) عضواً[33] ،شارك الشعب السوري بهمة ونشاط بالانتخابات الجديدة بعد تأييدها من قبل الزعماء الوطنين [34]وبرزت قائمتان الاولى قائمة الوطنيين الاحرار والثانية قائمة الموالين للانتداب ،استطاع الوطنيين (الكتلة الوطنية) من الفوز بالانتخابات مما صدم وأدهش سلطة الانتداب الفرنسي وخصوصاً بعد أن مارست الضغط والتدخل والتلاعب والتزوير من أجل فوز قائمة الموالين لها ،على اثرها طالب المفوض السامي الفرنسي هنري بونسو (Henri Ponsot) [35]من تأخير انعقاد الجلسة الاولى بقصد ترتيب الأوراق وشراء ذمم بعض الفائزين من أجل الهيمنة والسيطرة على الجمعية التأسيسية ،وفرض ارادة وتوجهات سلطة الانتداب ولتشكيل حكومة موالية لفرنسا بقصد تحجيم واضعاف لدور الوطنين داخل الجمعية التأسيسية ،الا أن مساعي سلطة الانتداب الفرنسي قد فشلت لوطنية واخلاص اغلب الشخصيات التي فازت بمقاعد الجمعية التأسيسية مما اضطرت سلطة الانتداب الفرنسي مرغمة ومجبرة للتفاوض والاتفاق مع زعماء الكتلة الوطنية فيما يخص تنظيم الاوضاع السياسية والعلاقة ما بين الطرفين [36] ،افتتحت الجمعية التأسيسية جلستها الاولى بتاريخ 9 أيار1928 وتم انتخاب هاشم الاتاسي رئيساً لها ،وكانت اخر جلسة لها بتاريخ11أب1928 اي بعمر ثمان اشهر وسبع وعشرون يوم وتم انتخاب لجنة الدستور برئاسة ابراهيم هنانو[37] مهمتها سن دستور جديد لسورية[38]،**وعلية يمكن القول إن** ارادة الشعب السوري قد انتصرت على سياسة سلطة الانتداب الفرنسي الأمر الذي انتهى بالسماح لإجراء انتخابات جديدة ووضع دستور وحكومة وطنية جديدة على الرغم من محاولات فرنسا للسيطرة على الجمعية التأسيسية .

3-مهام وانجازات الجمعية التأسيسية

كان من أبرز مهام الجمعية التأسيسية سن قانون جديد لسورية[39] إذ أبصر الدستور السوري الجديد النور بواقع (115) مادة ،ونص الدستور على استقلال وسيادة سورية ووحدة الأراضي السورية ونظام الحكم جمهوري نيابي ديمقراطي ولرئيس الجمهورية السورية صلاحيات واسعة منها عقد الاتفاقيات والمعاهدات واصدار العفو الخاص واختياره لرئيس الحكومة لتشكيل حكومة جديدة ومن صلاحياته ايضاً اعلان الاحكام العرفية واعلان حالة الطوارئ وكذلك نص الدستور حق سورية تأليف جيش جديد منظم ومدرب وفق التدريب العصري الحديث وغيرها من باقي المواد القانونية الاخرى [40]،صوت (64) نائباً من اصل (67) نائباً لصلح الدستور الجديد واقرته الجمعية التأسيسية بالأغلبية الا أن المفوض السامي الفرنسي هنري بونسو قد اعترض على (6) مواد من الدستور الجديد التي تؤكد على (السيادة والاستقلال وتكوين جيش واختيار رئيس الحكومة وعقد الاتفاقيات واعلان حالة الطواري واصدار عفو خاص) المواد التي تؤكد بان سورية دولة مستقلة وكان سبب الاعتراض لتقاطعها وتناقضها مع حقوق فرنسا

الانتدابية على سورية[41] ،وبعد أن لمس المفوض السامي اصرار السوريين مما اصدر المفوض السامي الفرنسي قرار بتأجيل انعقاد الجمعية التأسيسية لمدة (3) اشهر بهدف الغاء بعض المواد القانونية التي تتصادم مع حقوق وواجبات فرنسا في سورية املاً أن يصل الطرفان لاتفاق على المواد المختلف عليها ،لم يتوصل الطرفان للاتفاق مما اجل المفوض السامي الفرنسي انعقاد الجمعية التأسيسية مرة ثانية لمدة (3) أشهر اخرى بقصد التوصل لاتفاق على المواد الستة المختلف عليها [42]،**بناءً على ذلك يتضح ان** الدستور السوري الجديد قد اكد على الحرية والاستقلال والسيادة والغاء تجزئة الأراضي وكان اصرار الشعب السوري سبب امتعاض فرنسا لتقاطعه مع صلاحياتها الانتدابية بسورية ومحاولتها طمس استقلال سورية وابقائها تحت سلطة ورحمة فرنسا كدولة ضعيفة ومجزئة .

4-حل الجمعية التأسيسية وانعكاساتها.

وبعد انتهاء التأجيل الثاني للجمعية عقدت اول جلسة بتاريخ 5شباط1929 بحضور نائب المفوض السامي المستشار السياسي وتلا مذكرة تتضمن لغة التهديد والتحذير مؤكداً على ضرورة الغاء المواد الستة المختلف عليها ما بين الطرفين لتقاطعها ومناهضتها لمهام وواجبات الانتداب الفرنسي[43] ،الا ان اغلب النواب اعترضوا ورفضوا مطالب فرنسا بالغاء المواد الستة وعدوها مواد قانونية دستورية من صلب وروح الدستور الجديد واصروا على بقائها واعتبروا المطلب الفرنسي تدخل صارخ في شؤون وحقوق سورية مما تصاعد غضب النواب ضد مطالب فرنسا داخل الجلسة ،وبعد الاصرار اعضاء الجمعية التأسيسية بضرورة بقاء المواد الستة اصدر نائب المفوض السامي قرار بحل الجمعية التأسيسية والغاء جميع قراراتها وعدها مؤسسة غير شرعية ومخالفة للأنظمة وقوانين وصلاحيات وواجبات الانتداب الفرنسي في سورية[44] ،كان من انعكاسات قرار الحل هو اشتد غضب الشعب السوري لقرار الحل وحشدت الاحزاب والجمعيات السياسية الشارع السوري للخروج بمظاهرات مناهضة لسياسة فرنسا الاستعمارية مما اضطرب وساءت الاحوال السياسية إذ دامت الاحتجاجات والاضطرابات حتى 14 أيار1930[45] ،ادركت فرنسا ان استمرار الاحتجاجات ليس من صالحها خوفا من اندلاع ثورات جديدة مشابه لثورة السورية الكبرى لعام1925 مما اسرع المفوض السامي بونسو بإضافة مادة اخيرة لمواد الدستور السوري دون حذف اي مادة عرفت بالمادة (116) التي نصها **"لا يجوز ان تعارض نصوص هذا الدستور مع التعهدات التي قطعتها فرنسا على نفسها فيما يخص الانتداب الفرنسي في سورية امام جمعية الامم "**[46] ،**واستنادا لما سبق يتضح ان** انجاز الدستور السوري الجديد الذي يحجم ويتقاطع مع صلاحيات فرنسا الواسعة في سورية من اهم انجازات الجمعية التأسيسية على اثرها سارعت فرنسا بحل هذه الجمعية لقرارتها السيادية التي تتقاطع مع اطماع فرنسا الاستعمارية بسورية مما انعكس سلباً على الواقع السياسي وتوترت العلاقات ما بين الطرفين من جديد.

ثالثاً-المجلس النيابي لعام 1932.

1-الأوضاع السياسية في سورية قبل انعقاد المجلس النيابية لعام1932.

حلت سلطة الانتداب الفرنسي الجمعية التأسيسية بعد أن ايقنت تمسك السوريون بجمعيتهم واصرارهم على تمرير دستورهم بشدة وبدون اي تغير او اضافة او تعديل يمس استقلالهم المنشود ،إذ لم يستمر العمل طويلا بالجمعية التأسيسية لكثرة الخلافات وتقاطع وجهات النظر ما بين سورية وسلطة الانتداب الفرنسي ونتج عن ذلك انعدام استقرار الاحوال السياسية في سورية إذ كثرت الاحتجاجات والثورات الرافضة لسياسة الانتداب الفرنسي ،مما سعت فرنسا للرجوع الى الانتخابات النيابية بقصد تشكيل حكومة وطنية

لعقد معاهدة ما بين الطرفين بقصد تنظيم الامور وتحسين العلاقات وكمحاولة لإستباب الامن وسعيها لاستقرار الاوضاع العامة في سورية أجل انهاء الاحتجاجات والاضرابات الشعب السوري[47] ،ومن أجل الاستعداد لأجراء الانتخابات اصدر المفوض السامي الفرنسي بوسنو قرار المرقم (6) بتاريخ 7كانون الاول1931 محدداً تاريخ 20كانون الاول 1931 موعد انتخابات الدرجة الاولى و 5 كانون الثاني 1932 موعد انتخابات الدرجة الثانية واصدر القرار المرقم (7) بتاريخ 7كانون الاول 1931محدداً عدد نواب المجلس النيابي ب(70) نائباً[48] ،شارك السوريين بالانتخابات بعد تأييدها من قبل الشخصيات والاحزاب الوطنية لكن فرنسا مارست اسلوب التدخل والضغط والتلاعب والتزوير لفوز الموالين والمقربين منها بقصد ضمان الأكثرية الموالية لفرنسا داخل المجلس الجديد لكي يسهل السيطرة عليه وتستطيع تمرير مشروع المعاهدة وتضمن مصادقة المجلس عليها ولكي تضمن فرنسا نفوذها ومصالحها في سورية بعيداً عن تأثير ومعارضه الشخصيات الوطنية المخلصة لمصلحة سورية والرافضة لسياسة الانتداب الفرنسي[49] ،حدثت ابان الانتخابات صدامات ما بين مؤيدين الاحزاب الوطنية وأنصار فرنسا على اثرها اضطر الجيش الفرنسي التدخل واستخدام القوة لتفريق الطرفين وبعد ان بانت واتضحت ميول ومساعي فرنسا الواضحة لانصارها من أجل الفوز قام الوطنيين بمظاهرات واحتجاجات تعبيراً عن اعتراضهم وامتعاضهم ورفضهم القاطع لتدخل سلطة الانتداب الفرنسي بالانتخابات وتزويرها لصالحها[50] **وفي ضوء ذلك يتضح ان** فرنسا سعت للتأثير والضغط على المجلس الجديد من اجل مصادقة المجلس على مشروع المعاهدة المزمع عقدها في المستقبل القريب مع سورية التي تضمن من خلالها مصالحها واستمرار لوجودها بسورية.

2-الانتخابات وانعقاد المجلس النيابي .

استطاع (70) نائباً من الفوز بعضوية المجلس النيابي الجديد وفي 7حزيران 1932 عقد المجلس النيابي الجلسة الأولى [51]وعقدت الجلسة الاخير بتاريخ21تشرين الثاني1933اي بعمر سبع اشهر وثلاث عشر يوم فقط ،وتم انتخاب صبحي بركات[52] رئيساً للمجلس النيابي الجديد[53] ،شاركت الأحزاب السياسية الفاعلة على الساحة السياسية كحزب المعتدلين الذي حصل على (30) مقعداً وحزب الاصلاح الذي حصل على (23) مقعداً وحزب المستقلون الذي حصل على (10) مقاعد والكتلة الوطنية التي حصلت على (7) مقاعد[54].

3-مهام وانجازات المجلس النيابي

استطاع المجلس النيابي من عقد جلسة جديدة في 11حزيران 1932 وتم انتخاب محمد علي العابد[55] رئيساً للدولة السورية[56] ،وفي14حزيران 1932 كلف حقي العظم[57] بتأليف وزارة جديدة [58]،وفي24تشرين الثاني1933طرح المفوض السامي الفرنسي دامين دو مارتيل(Damien de Martel)[59] مشروع معاهدة (السلم والصداقة) ما بين سورية وفرنسا لتنظيم العلاقة [60]،عقدت جلسة لمجلس النواب لمناقشة مواد وبنود المعاهدة داخل المجلس النيابي من اجل التصويت والمصادقة عليها وبعد مناقشتها ودراستها اتضح انها لم تتضمن ما يشير الى الاستقلال والسيادة او ما يشير الى الغاء تجزئة الاراضي السورية ولم تشير الى انسحاب القوات الفرنسية وانهاء الانتداب الفرنسي ولم تؤكد حق سورية من التمثيل الخارجي الحر ولم تسمح لسورية من عقد اتفاقيات او معاهدات دولية بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة[61]،وبعد القراءة الدقيقة لفقرات المعاهدة والتمعن بها داخل المجلس اتفق اغلب النواب الوطنيين بمعارضة المعاهدة وعدم التصويت لصالحها ورفض تصديقها لعدم تضمنها حقوق سورية الوطنية

المشروعة كدولة مستقلة ذات سيادة[62] ،وبعد ان تسربت مضامين المعاهدة للشعب السوري عن طريق النواب احتج واعترض الشعب السوري واستطاع قادة الاحزاب الوطنية وبعض الشخصيات الوطنية الرافضة لمشروع المعاهدة من تحشيد الشعب ضد المعاهدة مما خرجت مظاهرات واحتجاجات منددة بالمعاهدة والسياسة الفرنسية طافت المدن السورية [63]،حوصر مبنى المجلس النيابي في الجلسة المقبلة من قبل الجماهير المعارضين والمحتجين ضد المعاهدة مرددين شعارات بسقوطها ونعتوا كل من يوافق المعاهدة بالعمالة لفرنسا [64]،**ونتيجة لذلك يمكن القول أن** من أبرز انجازات المجلس انتخابه رئيساً جديداً للدولة وكذلك تمكن المجلس من رفض وعدم المصادقة على المعاهدة لعدم تضمنها حقوق سورية الوطنية المشروعة مما عاد التوتر والاضطراب من جديد.

4- حل المجلس النيابي وانعكاساته.

بعد تعقد الموقف داخل المجلس النيابي ما بين النواب الوطنين المعارضين للمعاهدة من طرف وما بين النواب الموالين والمؤيدين لسياسة فرنسا الانتدابية وللمعاهدة الفرنسية من طرف اخر وبعد نقاش طويل لدراسة ومناقشة بنود المعاهدة من اجل تصديقها استطاع النائب جميل مردم من حسم الامر وانهاء الجدال ،إذ تلى داخل المجلس مضبطة موقعة بأغلبية (56) نائب من اصل (70) نائب برفض وادانة والاعتراض على المعاهدة ،نصت المضبطة المقدمة من جميل مردم " **اطلع النواب الموقعون ادناه على نصوص المعاهدة واتضح انها مناقضة لرغائب الامة وغير مسايرة وضامنة لمصالح البلاد من وحدة وسيادة واستقلال ،ولذلك تم رفض هذه المعاهدة** "[65] ،امتعض المفوض السامي الفرنسي وعلى اثرها وبسبب الاعتراض على مشروع المعاهدة اصدر قرار بحل المجلس النيابي واغلاقه وعدم الاعتراف بشرعية قراراته ومطاردة النواب الوطنين المعارضين والرافضين للمعاهدة ،ومن انعكاسات حل المجلس انتفض واحتج وتظاهر الشعب لقرار الحل المجلس النيابي من قبل المفوض السامي لكونه مجلس شرعي منتخب من قبلهم واعتبروا قرار الحل تدخل سافر بشؤون سورية [66]،**مما لا شك فيه ان** حل المجلس هو نتيجة طبيعية لتقاطعه مع مهام وواجبات فرنسا الانتدابية في سورية ولرفضه المعاهدة الجائرة التي لم تضمن ابسط حقوق سورية كدولة مستقلة.

رابعاً-المجلس النيابي لعام 1936

1-الأوضاع السياسية في سورية قبل انعقاد المجلس النيابي لعام 1936.

كان من ابرز سياسة الانتداب الفرنسي سوء الادارة وتجزئة الأراضي السورية على اساس طائفي وقومي وعدم سعي فرنسا الجاد بمنح الشعب السوري حقوقه الوطنية المشروعة فضلاً لسوء الواقع الاقتصادي ادى ذلك الى أضرب الشعب السوري اضراباً عاماً وشاملاً محتجاً ومعترضاً على هذه السياسة واستمر لمدة طويلة سمي (بالإضراب الكبير) إذ استمر ستون يوماً[67] وكان هذا الاضراب والاحتجاجات والمظاهرات بتأييد ودعم من الشخصيات الوطنية والاحزاب السياسية وخصوصاً الكتلة الوطنية التي كانت متزعمه للمشهد السياسي [68]،وبعد ان اضطربت الاوضاع العامة وساءت الامور خشت فرنسا من ضياع مصالحها في سورية ومن اندلاع ثورات جديدة تكبدها خسائر كبيرة وخصوصاً في صفوف جنودها مما أسرعت من تبديل سياستها في سورية مستخدمة اسلوب المناورة والمماطلة للوصول لغايتها[69] ،وفي 29شباط 1936 اضطرت فرنسا لدعوة الزعماء الوطنين للتباحث والتشاور بقصد انهاء الاضراب الكبير ولعودة الامن والاستقرار والهدوء ولفسح المجال قليلاً للشخصيات الوطنية للمشاركة بالحكم الوطني إذ دعتهم للسفر الى فرنسا للتباحث في مستقبل سورية السياسي [70]،انتهى الاضراب بإيعاز

من الشخصيات الوطنية ،وسافر الوفد السوري الى فرنسا وفي21أذار1936 وصل الوفد الى باريس ،إذ دامت المفاوضات حتى 9أيلول1936 ،وتم الاتفاق ما بين الطرفين على إجراء انتخابات لمجلس نيابي جديد وتشكيل حكومة جديدة وعقد معاهدة جديدة تنظم العلاقات ما بين الدولتين [71]، **وتماشيا مع ما تم ذكرة يتضح أن** ضغط الشعب السوري قد نتج عنه اجبار فرنسا من تبديل سياستها ،إذ عادت الحياة النيابية والذهاب نحو عقد معاهدة تنظم الامور ما بين الطرفين وانتزاع بعض الحقوق المشروعة بوصفها خطوة اولى بالاتجاه الصحيح.

2-الانتخابات وانعقاد المجلس النيابي .

أصدر المفوض السامي الفرنسي دي مارتيل قراراً جديداً حدد بموجبة 30 تشرين الثاني 1936 موعداً للانتخابات النيابية الجديدة ،بدأ النشاط السياسي للاحزاب بالاستعداد والمشاركة بالانتخابات وتم اعداد القوائم الانتخابية والتثقيف لها واجريت بموعدها المحدد واستطاع (104) نائباً من الفوز بمقاعد المجلس النيابي[72]،افتتحت الجلسة الاولى بتاريخ 21 كانون الاول1936وتم انتخاب فارس الخوري[73]رئيساً للمجلس النيابي وكانت اخر جلسة بتاريخ 8 تموز1939 اي بعمر سنتان وست اشهر وسبع عشر يوم واستطاع المجلس من اتمام (5) دورات وعقد (74) جلسة[74].

3-مهام وانجازات المجلس النيابي .

استطاع المجلس من مناقشة واقرار العديد من مشاريع القوانين بمختلف الاتجاهات سواء السياسية منها او الاقتصادية او الاجتماعية ،استطاع المجلس من تنظيم شؤون البلاد وادرتها بشكل جيد يلائم المرحلة الجديدة التي تمر بها سورية ،ويعتبر مناقشة والمصادقة على مشروع المعاهدة الفرنسية السورية لعام 1936 اهم انجازات المجلس النيابي وبموجب هذه المعاهدة استطاعت سورية انتزاع بعض حقوقها المشروعة وعلى اثرها استقرت الاوضاع العامة في سورية نوعا ما[75] ،لكن فرنسا اثارت مشاكل عديدة وتراجعت عن وعودها ولم تصادق على المعاهدة وبقت حبراً على ورق مما عاد التأزم والخلافات والتوتر السياسي ما بين الطرفين[76] **،ومن الضروري أن نبين** ان فرنسا استخدمت اسلوب المناورة والمماطلة والتسويف لكسب الوقت وللإنهاء الاحتقان السياسي وعادت للحكم المباشر بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية.

4-حل المجلس النيابي وانعكاساته .

بعد أن تراجعت فرنسا عن وعدوها لعدم مصادقتها على معاهدة عام 1936 ومارست سياسة اثارة المشاكل الداخلية كان من نتائجها وانعكاساتها اضطراب الاوضاع العامة في سورية[77] ،وبسبب تعقد المشهد السياسي الدولي قبيل الحرب العالمية الثانية ،ولخوف فرنسا من ضياع مصالحها في سورية بسبب ظروف الحرب سارع المفوض السامي الفرنسي غابرييل بويو(Gabriel Puaux)[78]من اصدار القرار المرقم (144ل.ر)في 8 تموز1939 متضمناً ايقاف العمل بالدستور السوري انهاء عمل الحكومة الوطنية وإدارة سورية بواسطة مديري المصالح العامة سميت (بحكومة المديرين) بأشراف مباشر من المستشارين والموظفين والضباط الفرنسين وامر بحل مجلس النواب السوري واعلان حالة الطوارئ وتقيد حرية الرأي والفكر وحضر الاحزاب السياسية ،ومن انعكاسات هذا القرار رفض السورين هذه القرارات وخصوصاً قرار الحل مما توترت العلاقات ما بين الطرفين [79]**يبدو مما سبق** أن توتر وتأزمها العلاقات الدولية بسبب اندلاع الحرب العامية الثانية قد عجل من الغاء العمل بالدستور السوري، وحل المجلس

النيابي السوري وفرض اجراءات صارمة من تقيد للحريات العامة وعودة فرنسا لأسلوب الحكم المباشر في ادارة سورية.

خامساً -الانتخابات النيابية لعام 1943.

1-الأوضاع السياسية في سورية قبل انعقاد المجلس النيابي لعام1934.

بعد أن نشبت الحرب العالمية الثانية استطاعت قوات فيشي الفرنسية الموالية للالمان من السيطرة على سورية ابان الحرب العالمية الثانية ،الا أن في 8حزيران من عام1941 استطاعت القوات البريطانية وقوات فرنسا الحرة المتحالفة معها من تحرير سورية وطرد قوات فيشي ودخول العاصمة دمشق في 21حزيران1941[80]،وفي ايلول 1941 وعدت الدولتان باستقلال سورية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية محاولة لكسب ود الشعب السوري وكسب رضاه[81] ،وكحسن نية وبادرة جديدة من قبل فرنسا فسحت المجال للسورين وخففت من بعض القيود المفروضة ،إذ سمحت من اجراء انتخابات مجلس نيابي جديد لانتخاب حكومة وطنية جديدة تلائم المرحلة الجديدة ،إذ أوعز المفوض السامي الفرنسي الجنرال جورج كاترو(Georges Catroux)[82] للسلطات السورية بالاسراع من اجراء الانتخابات وفي 27 أيلول 1941 اصدر الجنرال كاترو تصريحه الخطي يتضمن اعلان استقلال سورية [83] ،**ومن الثابت والواضح أن** فرنسا رغبت بكسب ود وعطف الشعب السوري ابان الحرب العالمية الثانية إذ وعدته بالاستقلال وسمحت له باجراء انتخابات جديدة لتشكيل حكومة وطنية تتمتع بمقبولية لدى الشعب السوري.

2-الانتخابات وانعقاد المجلس النيابي.

أصدر رئيس الحكومة السورية محمد عطا الايوبي[84] المرسوم المرقم (368) بتاريخ 21 حزيران 1943المتضمن تحديد عدد النواب واصدر المرسوم المرقم (554) بتاريخ 8أب1943 المتضمن تحديد موعد اجتماع المجلس الجديد لتحديد الاعمال والمهام لانجازها على وجه السرعة لاهميتها[85] ،جرت الانتخابات واستطاع (124) نائباً من الفوز بالانتخابات الجديدة ،وعقدت اول جلسة بتاريخ 17أب1943 وتم انتخاب فارس الخوري رئيساً للمجلس الجديد ومن ثم انتخب سعد الله الجابري[86]رئيساً بعد استقالة الخوري ومن ثم عاد فارس الخوري لمنصب الرئاسة بعد استقالة الجابري وكانت اخر جلسة بتاريخ 31حزيران1947وحقق (9) دورات وتمكن من عقد (214) جلسة وكان عمره ثلاث سنوات وتسع أشهر واربع وعشرون يوماً ،شاركت اغلب الاحزاب الفاعلة سياسياً وكان الكتلة الوطنية مسيطرة على الواقع السياسي ومهيمنة على المجلس النيابي لثقلها وثقة السورين بها[87] **وفي هذا الاطار** استطاع الشعب السوري من انتخاب مجلس نيابي جديد لتشكيل حكومة وطنية جديدة غير موالية لفرنسا تسعى للوصول للاستقلال والسيادة وتسعى جاهدة لخروج القوات الفرنسية من الاراضي السورية.

3-مهام وانجازات المجلس النيابي .

استطاع المجلس من مناقشة واقرار العديد من مشاريع القوانين وسن الكثير من الأنظمة واصدر العديد من التشريعات وتمكن من اعداد واقرار الموازنة المالية للدولة ولثلاثة اعوام متتالية ،واهتم المجلس بالجانب الاقتصادي والاجتماعي ،إذ ناقش وأقر العديد من القوانين الاقتصادية التي تساهم في توسيع ورفد وتطوير الاقتصاد الوطني وكان للجانب الاجتماعي حيزاً بمناقشات المجلس النيابي ،وفي 26شباط 1945 اعلنت سورية الحرب على دول المحور بعد ان صوت مجلس النواب بالاجماع لكي تنظم لهيئة الامم المتحدة كدولة مستقلة [88]،وبعد وعود فرنسا الشعب السوري بالاستقلال ماطلت كعادتها بقصد عقد معاهدة

جديدة تضمن مصالحها الثقافية والاقتصادية والاستراتيجية مثل وضع قواعد عسكرية لكي تسلم القوات العسكرية السورية الخاضعة لسيطرتها وتنسحب نهائياً من الاراضي السورية ،لكن السورين رفضوا عقد اي معاهدة تكبل وتقيد وتحد من حرية واستقلال سورية مما غضبت فرنسا وافتعلت المشاكل بقصد الضغط على الحكومة السورية والموافقة على عقد معاهدة [89] ،وكان من احد وسائل الضغط الفرنسي هو قصف دمشق وضرب مبنى المجلس النيابي واحراقه وهدمة بالكامل من أجل القضاء على النواب والحكومة المعارضة للمعاهدة مع فرنسا ،إذ شهد مساء 29أيار1945 الاعتداء الغاشم على مبنى المجلس النيابي وقصفه من قبل القوات العسكرية الفرنسية كذريعة للضغط الفرنسي على المجلس النيابي والحكومة السورية بالموافقة من عقد معاهدة جديدة مع فرنسا [90]،اعترضت الجماهير السورية على هذا التصرف الوحشي غير المسؤول وتم عرض شكوى الحكومة السورية ضد فرنسا بجامعة الدول العربية وبجميع المحافل الدولية مما تعرضت فرنسا للحرج الدولي وضعف موقفها وبعد تدخل الحكومة البريطانية وعرض الموضوع في مجلس الامن اضطرت فرنسا في 16نيسان 1946 من الخروج وجلاء قواتها من سورية بعد اكثر من (25) عام من الهيمنة والتسلط الفرنسي [91]،**يمكن القول ان** هذا المجلس يعتبر المجلس الاطول في المجالس النيابية في سورية وتم مناقشة مشاريع قوانين بمختلف الاتجاهات إذ كان مجلس مهم وبارز .

4-حل المجلس النيابي وانعكاساته.

انتهى عمر المجلس النيابي المحدد بعد أن أتم كل دوراته ،ارتأت الحكومة السورية انتخاب مجلس نيابي جديد وعلى اثرها اصدرت قرار حل المجلس والتهيؤ للشروع بانتخاب مجلس جديد تشارك به جميع الاحزاب السياسية بعد ان اتسعت الحياة الحزبية وحرية الرأي والفكر والصحافة بعد خروج فرنسا من سورية [92].

المحور الثاني: حل المجالس النيابية ابان عهد الاستقلال الوطني (1946-1966)

اولاً - المجلس النيابي لعام1947.

ا--الأوضاع السياسية في سورية قبل انعقاد المجلس النيابي لعام1947.

بعد خروج القوات العسكرية الفرنسية من الأراضي السورية في 16نيسان 1946نشطت حرية الرأي واتسعت الحياة الحزبية نوعا ما ،إذ تعددت الاحزاب وتمكنت من المشاركة بالانتخابات الجديدة وطالبت بتعديل قانون الانتخابات وجعل الانتخابات على مرحلة واحدة بدل المرحلتين (الاولى والثانية) اي اصبح الشعب ينتخب النواب مباشرة دون الحاجة الى ناخبين ثانويين وبقصد تحقيق الديمقراطية بشكل اكبر وعلى اثر تلك المطالب ولترسيخ الحرية والديمقراطية اصدر الرئيس شكري القوتلي القانون المرقم(325) الصادر في 21 إيار1947 إذ نصت المادة (46)منه على تعديل قانون الانتخابات النيابية (**بجعل الانتخابات حرة ومباشرة وعلى مرحلة واحدة**)[93]،استعدت الاحزاب للمشاركة بالانتخابات المقبلة وتمكنت من حشدت جماهيرها واعدت القوائم الانتخابية الخاصة بها للاستعداد بخوض الانتخابات المقبلة ،وتعتبر انتخابات عام 1947 اول انتخابات نيابية حرة تحدث بعد خروج فرنسا ولم تتدخل اي قوى اجنبية بها [94]،**يتضح مما سبق** أن الاحزاب السياسية قد سعت جاهدة لتعديل بعض فقرات الانتخاب إذ اصبحت بمرحلة واحدة بدل المرحلتين وطالبت بفسح المجال لجميع الأحزاب بالمشاركة بالانتخابات المقبلة

ونلاحظ ان الشعب شارك بها لتمتعها بمقومات النجاح خصوصاً بعد خروج فرنسا واعلان استقلال سورية ولتمتعها بالحرية والديمقراطية.

2-الانتخابات وانعقاد المجلس النيابي.

وفي 28 أيار1947اصدر رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي المرسوم المرقم (550) متضمناً تاريخ 7تموز1947 موعداً لاجراء الانتخابات الجديدة في سورية[95] وحدد المرسوم المرقم (588) الصادر بتاريخ5حزيران1947عدد المقاعد النيابية ب(131)مقعداً[96] ،جرت الانتخابات في موعدها بنجاح وصدر المرسوم المرقم (808)بتاريخ7أب1947متضمن اسماء النواب الفائزين بمقاعد مجلس النواب السوري وصدر القرار المرقم(959)الصادر بتاريخ15أيلول 1947المتضمن دعوة مجلس النواب للانعقاد[97] ،افتتحت الجلسة الاولى بتاريخ 27 أيلول1947وتم انتخاب فارس الخوري رئيساً للمجلس النيابي وكانت الجلسة الاخيرة بتاريخ31أذار1949 اي بعمر سنة واحدة واربع اشهر واثنان وعشرون يوم واستطاع المجلس من تحقيق (4) دورات وعقد(102) جلسة [98].

3-مهام وانجازات عمل المجلس النيابي.

على الرغم من تصاعد حدة الصراع الحزبي والتنافس ما بين الشخصيات الوطنية وظهور الاتجاه المعارض داخل المجلس النيابي الذي أعاق دور المجلس الجديد وحجم نشاطه الا انه تمكن واستطاع من مناقشة العديد من مشاريع القوانين واقر وانجز عدد من الانظمة والقوانين بمختلف الاتجاهات بما يلائم المرحلة الجديدة من التاريخ السوري ،وكان من أبرز ما تم مناقشته داخل مجلس النيابي هو رفضه لمشروع سورية الكبرى وذلك في جلسة 29أيلول1947[99] ،وفي 20أذار 1948 ناقش مشروع قانون تعديل المادتين (68) و(85)من الدستور السوري فيما يخص انتخاب رئيس الجمهورية لكي يسمح بإعادة انتخاب الرئيس شكري القوتلي لولاية ثانية جديدة مباشرة بعد انتهاء مدته ولايته الاولى مما خلق ازمة سياسية قد اثرت لاحقاً على الواقع السياسي فيما بعد [100]؛كما رفض المجلس جميع مشاريع تقسيم فلسطين ودعا الجميع للدفاع عن فلسطين ودعمها بشكل تام[101]،**مما سبق يتضح أن** المجلس النيابي الجديد ابان الاستقلال الوطني قد ناقش المشاريع الهامة التي تحدد مصير الاستقلال كالمشاريع الوحدوية إذ رفض مشروع سورية الكبرى واعتبره مشروع بريطاني غير مجدي لمصلحة سورية واكد المجلس ضرورة بقاء سورية على الحياد ورفض سياسة المحاور والتحالفات للحفاظ على الاستقلال وسيادة البلد وخصوصاً بعد أن ناضل السوريين من اجل خروج فرنسا.

4- حل مجلس النواب وانعكاساته.

احتدم الصراع ما بين بعض النواب داخل قبة المجلس النيابي لأسباب سياسية وحزبية من جهة وعدد من النواب وكبار ضباط المؤسسة العسكرية بعد استجوابهم من جهة اخرى ،إذ طالهم شبهات فساد ومحاولاتهم المتكررة لتدخل بالواقع السياسي ولتهديدهم لبعض النواب والشخصيات الوطنية من المعارضين مما أثر سلباً على استقرار الواقع السياسي وعلى عمل ونشاط المجلس النيابي ،وكان استجواب بعض النواب لكبار الضباط العسكرين وتوجيه اتهامات عديدة لهم ولاكتشاف صفقة السلاح الفاسد التي جهز بها الجيش السوري إذ تسببت في انكسار الجيش السوري أمام الصهاينة في حرب 1948دوراً كبيراً في ازدياد من حدة الصراع والتنافس مما خلف غضباً واستياءً شعبياً كبيراً ،وبسبب اكتشاف صفقة السمن الفاسد الذي يجهز به الجيش السوري ولسوء الأوضاع العامة في سورية لهذه

الاسباب وغيرها سارع قائد الجيش السوري حسني الزعيم[102] بتنفيذ اول انقلاب عسكري في 30أذار1949ضد الشرعية والغى الحكومة الوطنية المنتخبة[103] وأصدر المرسوم المرقم (2) بتاريخ 1نيسان1949 المتضمن حل المجلس النيابي المنتخب وتشكيل لجنة لوضع دستور جديد واجراء انتخابات نيابية بعد اقرار الدستور الجديد وتم القاء القبض على الشخصيات الوطنية الهامة منها رئيس الجمهورية شكري القوتلي ورئيس الحكومة خالد العظم ورئيس المجلس النيابي وبعض النواب المعارضين وأعلن حالة الطوارئ وطبق الاحكام العرفية في سورية معلناً بدأ مرحلة جديدة من التاريخ السوري[104]وكان من انعكاسات حل المجلس عدم استقرار الاوضاع العامة وكثرة الاضطرابات ،**ونتيجة لذلك نجد ان** زعيم الانقلاب الاول قد اسرع من حل المجلس النيابي واتجه نحو مشروع دستور جديد يؤسس لمرحلة جديدة من تاريخ سورية المعاصر عرف بعهد الانقلابات العسكرية.

ثانياً- الجمعية التأسيسية لعام1949.

1- الأوضاع السياسية في سورية قبل انعقاد الجمعية التأسيسية لعام 1949

وبعد أن حدث الانقلاب الاول سيطر حسني الزعيم على زمام الامور السياسية إذ صدر المرسوم رقم (1) بتاريخ 1نيسان1949مرسوماً متضمناً توليه كافة صلاحيات السلطة التنفيذية والتشريعية واسرع باعتقال رئيس الجمهورية شكري القوتلي ورئيس الحكومة السابق خالد العظم كما اشرنا سابقاً [105]واصدر المرسوم رقم (2) بتاريخ1نيسان1949 المتضمن حل المجلس النيابي [106]،وبعد هدوء الاوضاع العامة نوعاً ما ومن اجل ان يضفي الصفة الشرعية لحكمه اعلن عن نيته اجراء انتخابات نيابية جديدة لانتخاب جمعية تأسيسية لتنظيم شؤون الدولة ولسن دستور وتشريعات جديدة تلائم المرحلة المقبلة[107].

2- انتخابات وانعقاد الجمعية التأسيسية .

في 24تشرين الاول1949 صدر المرسوم المرقم (423) المتعلق بالانتخابات الجمعية التأسيسية محدداً موعدها بيوم الثلاثاء 15تشرين الثاني1949وحدد عدد المقاعد النيابية ب(113) مقعداً وبين عدد الدوائر الانتخابية واوضح ان مهمتها سن دستور جديد لسورية[108] ،وبعد اجراء الانتخابات صدر القرار المرقم (146) بتاريخ 1كانون الاول1949المتضمن اعلان نتائج الانتخابات وصدر الامر المرقم (108) بتاريخ 5كانون الاول1949 المتضمن دعوة الجمعية التأسيسية الجديدة لعقد جلستها الاولى[109] ،وكان من اولويات المهام الموكلة اليها سن دستور جديد عقدت الجلسة الاولى بتاريخ 12كانون الاول1949وتم انتخاب رشدي الكيخيا[110] رئيساً للجمعية التأسيسية واستطاعت الجمعية التأسيسية من عقد (62) جلسة لقراءة والمناقشة مواد الدستور ومن ثم تم اقراره[111] ،وبتاريخ5أيلول1950 عقدت جلسة وتم التصويت لتحويل الجمعية التأسيسية الى مجلس نيابي لإنجازها واقرارها الدستور ،واستطاع المجلس من عقد (114) جلسة تم مناقشة مختلف الامور والقضايا سواء السياسية ام الاقتصادية ام الاجتماعية ،وفي الدورة الاستثنائية الثالثة التي عقدت من21أيار حتى27أيلول 1951 تم انتخاب معروف الدواليبي[112] رئيساً للمجلس النيابي ،وفي الدورة العادية الثالثة التي عقدت من 1تشرين الاول حتى12تشرين الثاني1951 تم انتخاب ناظم القدسي رئيساً للمجلس النيابي وكان اخر جلسة عقدت بتاريخ 5 ايلول1950 اي بعمر عشر أشهر وأربع ايام [113].

3-مهام وانجازات الجمعية التأسيسية.

كان من أهم أولويات الجمعية التأسيسية هو سن دستور سوري جديد يلائم المرحلة السياسية الجديدة التي تمر بها سورية بعد اول انقلاب عسكري حدث لها [114]، وفي تاريخ 7نيسان1949 صدر المرسوم التشريعي المرقم (50) المتضمن تأليف لجنة الدستورية لوضع دستور جديد لسورية ،وضعت اللجنة دستور جديد لسورية مكون من (160) مادة قانونية ووصف بأنه دستور جامد مقيد وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية إذ اراد الزعيم الهيمنة ومسك زمام الامور بصورة مطلقة واضفاء الصفة الشرعية والدستورية لحكمه بعد ان هيمن على جميع مقاليد الحكم في سورية [115]،**ونستنتج من ذلك** ان من ابرز مهام واعمال الجمعية التأسيسية لعام 1949 هو اقرارها لدستور الجديد يلائم ويتماشى مع عهدها الجديد بعد حدوث اول انقلاب عسكري قد عصف بمجمل الواقع السياسي السوري .

4-حل المجلس النيابي وانعكاساته .

تعقدت الاوضاع السياسية في سورية وتوترت ولم تشهد استقراراً بسبب الصراعات والتنافس داخل المؤسسة العسكرية إذ كثرت الخلافات العسكرية مما انعكس سلبا عل استقرار مجمل الاوضاع العامة ،وفي ليلة 28 تشرين الثاني 1951 استقال هاشم الاتاسي من منصب رئاسة الجمهورية لصعوبة تشكيل حكومة في ظل الظروف الجديدة المتأزمة ولتدخل الجيش المتكرر في امور الحكم مما تعقد وتأزم المشهد السياسي اكثر[116] ،وفي 2كانون الاول 1951 استطاع العقيد أديب الشيشكلي[117] رئيس الاركان العامة من الوصول للحكم بعد ان قام بانقلاب عسكري جديد في سورية وحسم الامور لصالحه ،سارع الشيشكلي من اصدار امر عسكري رقم (1) بتاريخ 2كانون الاول 1951 يتضمن توليه مهام رئاسة الدولة السورية وتمتعه بكافة الصلاحيات وحل مجلس النواب السوري والاستعداد لانتخاب مجلس نيابي جديد يلائم المرحلة الجديدة التي تمر بها سورية[118]**وفي ظل هذه الظروف يبدو ان** السمة البارزة في سورية ابان تلك الحقبة هو كثرة وتعدد الانقلابات العسكرية وانعكاساتها السلبية إذ غيرت من مجرى الواقع السياسي إذ نلاحظ انه يتم حل المجلس النيابي بعد كل انقلاب عسكري مما يؤثر سلباً على دور ونشاط المجالس النيابية .

ثالثاً- المجلس النيابي لعام 1953.

1-الأوضاع السياسية في سورية قبل الانعقاد.

ولكي تتضح الصورة نلاحظ ازداد حدة الصراع السياسي والتنافس العسكري في سورية مما انعكس سلباً على استقرار الاوضاع العامة ،وبعد سيطرة أديب الشيشكلي على زمام الامور تولى كافة الصلاحيات وبصورة مطلقة[119] ،وبعد فترة وجه أديب الشيشكلي بوضع مشروع دستور جديد وامر بإجراء استفتاء شعبي على مشروع الدستور والدعوة لانتخاب رئيس جمهورية بعد ان رشح نفسه للمنصب الدولة السورية وحدد 10تموز1953موعداً لاجراء الانتخابات الجديدة ،وكانت نتيجة الاستفتاء الموافقة على دستور الشيشكلي وانتخاب اديب الشيشكلي رئيساً للجمهورية ،اكد الدستور على النظام الرئاسي ومنح رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة [120]وكان الخطوة الثانية بعد اقرار الدستور هو الاستعداد لانتخاب مجلس نيابي جديد ،وبسبب منح الدستور صلاحيات كبيرة لرئيس الجمهورية لم توافق عليها بعض الاحزاب السياسية ولا من قبل بعض الشخصيات العسكرية لوصفهم بانه اغتصاب للشرعية وسعت الاطراف المعارضة لحكم الشيشكلي لمحاربة دستوره ورفض اسلوب ادارته للدولة على اثرها ،ساءت الاوضاع السياسية في سورية وتعقدت اكثر[121].

يبدو مما سبق ان الشيشكلي بعد ان وصل لسدة الحكم وبعد ان هيمن وسيطر على مجمل الاوضاع في سورية اراد سن دستور جديد يمنحه صلاحيات واسعة ومطلقة الا ان الشعب قد رفض عهده التسلطي خصوصاً بعد قيد حرية الرأي والصحافة وامر بغلق الاحزاب السياسية وبعد ان ساءت الامور السياسية وتعقدت وبعد تكاتفت الجهود لإزاحته إذ فضل التنحي والاعتزال بدل اراقة الدماء مما عاد الرئيس الاتاسي للحكم باعتبار عهد الانقلابات العسكرية اغتصاب للشرعية إذ انفرجت الاوضاع العامة نوعا ما في سورية نحو الافضل .

2-الانتخابات وانعقاد المجلس النيابي.

وفي 30أب1953صدر المرسوم المرقم (176) محدداً موعد اجراء الانتخابات بيوم الجمعة الموافق 9تشرين الاول 1953[122] ، وفي 9أيلول1953 صدر المرسوم المرقم(287)محدداً عدد المقاعد النيابية ب(83)مقعداً وعدد الدوائر الانتخابية ،جرت الانتخابات وافتتحت الجلسة الاولى يوم السبت الموافق 24تشرين الاول1953 [123]وتم انتخاب مأمون الكزبري[124] رئيساً للمجلس النيابي الجديد وعقدت اخر جلسة بتاريخ26شباط1954 واستطاع المجلس من عقد اكثر من (35) جلسة نوقش بها مختلف القضايا التي تهم مستقبل الدولة[125] .

3-مهام وانجازات المجلس.

استطاع المجلس الجديد من مناقشة العديد من مشاريع القوانين بمختلف الاتجاهات بقصد تنظيم الاوضاع العامة في سورية بعد ان انتهى عهد الانقلابات العسكرية وسيطرة العسكر وكان من ابرز هذه الاعمال هو الغاء القوانين والانظمة التي صدرت بعهد الانقلابات العسكرية بوصفه اغتصاب للشرعية ومخالفه للدستور[126] .

4-حل المجلس وانعكاساته.

تعالت الاصوات المطالبة بإنهاء حكم الشيشكلي لتسلطه وسوء ادارته ولرفضه من قبل الشعب السوري وخصوصاً بعد ان لاقت هذه الاصوات تأييد من بعض الشخصيات الوطنية والاحزاب السياسية وقادة الجيش الناقمين على الشيشكلي ،وفي كانون الثاني 1954 وزعت منشورات تدعو لإسقاط حكم الشيشكلي مما قام الاخير بحملة اعتقالات واعلان حالة الطوارئ مستخدما القسوة والقمع على اثرها وقعت صدامات واحتجاجات وانتفاضات عمت المحافظات تدعو لإسقاط الشيشكلي وكانت حلب في مقدمتها ،تصاعدت الاحداث إذ اعلن ابناء حلب في 25 شباط1954 انتفاضها وانفصالها عن حكومة دمشق بدعم جميع طبقات المجتمع الحلبي وبدعم وتأييد الوحدات العسكرية المرابطة بها واعلن الانفصاليون سيطرتهم على اذاعة حلب والتحقت بها تباعاً اغلب المحافظات السورية ما عدى العاصمة دمشق، اعلن راديو سورية الحرة الذي يبث من حلب عن تشكيل حكومة سورية الحرة ويدعو جميع ابناء الشعب للانتفاض ضد حكم الشيشكلي وخصوصاً ابناء العاصمة ،بعد ان تعقدت وساءت الاوضاع العامة قرر الشيشكلي تقديم الاستقالة ومغادرة سورية، وفي خضم هذا التصعيد قرر مجلس النواب انتخاب مأمون الكزبري رئيساً مؤقتا للدولة رفضت حكومة سورية الحرة هذا القرار وسارع الانفصاليون من الزحف والسيطرة على دمشق معلنين انهاء عهد الشيشكلي وحل مجلس النواب وتشكيل حكومة وطنية تنال مقبولية وتأييد الشعب السوري[127] ،وبسبب الرفض الواسع لحكم الشيشكلي كادت حرب اهلية تقع لانقسام المجتمع السوري ما بين مؤيد معارض او حدوث انقلاب عسكري جديد يعصف بسورية بسبب انقسام كبار ضباط الجيش وبعد

تأزم الموقف قرر الشيشكلي التنحي غادر البلاد في25شباط 1945 معتزلا السياسة ،وفي 1 أذار1954 عاد الرئيس السابق هاشم الاتاسي الى سورية وفي 29تشرين الاول تم انتخابه رئيساً للجمهورية وتم الرجوع للعمل بدستور1950 وعاد المجلس النيابي السابق المنتخب من قبل الشعب وعادت الحرية بعد ان قيدت من قبل الشيشكلي [128] .

رابعاً- المجلس النيابي لعام1954.

1-الأوضاع السياسة في سورية قبل انعقاد المجلس النيابي.

بعد ان انتهى عهد اديب الشيشكلي وعاد هاشم الاتاسي للسلطة وبعد العودة لدستور العهد الديمقراطي استقرت الاوضاع السياسية نوعا ما إذ عادت الحريات ومارست الاحزاب والصحافة حريتها بعد ان انتهى عهد الحكم العسكري التسلطي[129].

2-الانتخابات وانعقاد المجلس النيابي.

وفي 25أب1954 اصدر هاشم الاتاسي المرسوم المرقم (1545) متضمناً تحديد موعد الانتخابات النيابية في 24 أيلول1954 واصدر المرسوم المرقم(1635)المتضمن تحديد عدد المقاعد النيابية البالغ (142) مقعداً ،وبعد ان تم اجراء الانتخابات اصد المرسوم المرقم (2139) متضمنا اسماء النواب الفائزين كنواب ،واصدر المرسوم رقم (2071) بتاريخ 28أيلول1954المتضمن دعوة المجلس النيابي الجديد للانعقاد [130]،عقدت اول جلسة بتاريخ 14تشرين الاول1954وتم انتخاب ناظم القدسي[131] رئيساً للمجلس وكانت اخر جلسة له بتاريخ5شباط1958 ،استطاع المجلس من تحقيق (7) دورات وعقد (225) جلسة نوقشت من خلالها مختلف القضايا الهامة ،ومنذ بداية الدورة العادية السابعة المنعقدة من 14تشرين الاول حتى 19كانون الاول1957 تم انتخاب أكرم الحوراني[132] رئيساً للمجلس النيابي بدل من ناظم القدسي الذي قدم استقالته من منصب رئاسة المجلس النيابي ،شاركت الاحزاب السياسية بعد زوال عهد الانقلاب العسكري كحزب الشعب والبعث والوطني والشيوعي والسوري القومي وغيرها من باقي الاحزاب السياسية [133]،**ولا يفوتنا ان ننوه الى ان** مجلس 1954 يعتبر من اطول المجالس النيابية عمراً واكثرها نضجاً ونتاجاً ويعتبر مجلس فعال وله دور هام في تاريخ سورية [134].

3-مهام وانجازات المجلس النيابي.

استطاع المجلس الجديد من تشريع واقرار العديد من مشاريع القوانين وساهم بسن الانظمة ودرس العديد من المشاريع والقوانين بما يلائم الاوضاع الجديدة التي تمر بها سورية ، اذ الغى المجلس العديد من القرارات والقوانين التي صدرت ابان عهد الانقلابات العسكرية التي تقيد وتحد من الحريات[135].

4-حل المجلس وانعكاساته.

بعد ان نضجت قضية الوحدة السورية المصرية واصبحت قريبة وامر حتمي وواقعي وابان الدورة الاستثنائية السابعة التي عقدت بواقع جلسة واحدة فقط بتاريخ 5شباط 1958 نوقش امر الوحدة وتم اقرارها وهذا يعني انتهاء عمل المجلس وحله والانتقال لمجلس الامة المكون من نواب الدولتين ،ولأسباب عديدة عارضت بعض الشخصيات الوطنية وبعض الاحزاب السياسية قضية الوحدة ولم يصوت او يوقع

بعضهم لصالح الوحدة[136] ، **ونتيجة** للتغيرات الجذرية التي اصابت سورية ابان عهد الوحدة تم الغاء المجلس النيابي والتهيئ للعمل النيابي ضمن مجلس الامة.

خامساً- مجلس الامة ابان عهد الوحدة ما بين سورية ومصر (1958-1960)

1-الاوضاع السياسية في سورية قبل الانعقاد.

تسارعت الخطوات بشكل كبير نحو الوحدة مع مصر بعد ان نال هذا الامر تأييد شعبي واسع في سورية وبعد ان تم مناقشة قضية الوحدة في المجلس النيابي وتم التصويت لصالح الوحدة من قبل الاكثرية كما اشرنا سابقاً واهمل رأي بعض النواب والشخصيات المعارضة لقضية الوحدة ،اعلن في 22شباط1958عن قيام الجمهورية العربية المتحدة دولة الوحدة رسميا وتم لاحقاً اصدار دستور جديد ينظم كافة الامور والعلاقات ما بين البلدين المتحدين [137]،اعترضت بعض الشخصيات السورية الوطنية على الوحدة واعتبروا ان اسلوب ادارة جمال عبد الناصر للحكم اسلوب تسلطي يهدف للسيطرة والاستحواذ على سورية والهيمنة على مواردها الاقتصادية وكان حضره لنشاط الاحزاب السياسية وتقيد حرية الصحافة والمطبوعات وفرض حكم بوليسي خير دليل على ذلك الامر ،لم يستمر عهد الوحدة طويلاً إذ انهار ولم يدوم لفترة طويلة[138]**يتضح مما سبق أن** الوحدة قد قامت على الرغم من معارضة الكثير من الشخصيات السياسية وبعض النخب الاجتماعية الفاعلة والمؤثرة الا انه تم مصادرة اراءهم والاسراع باعلان الوحدة مما خلق مشاكل لاحقاً لسورية.

2-الانتخابات وانعقاد مجلس الامة.

لقد نص دستور الجمهورية العربية المتحدة على تشكيل مجلس الامة وعدد مقاعدة (600) مقعداً مناصفة بين الدولتين بالتساوي بأسرع وقت ،لكن تسويف ومماطلة عبد الناصر قد اخر من تشكيل مجلس الامة بقصد احكام قبضته وسيطرته بشكل مطلق ومن اجل تمتعه بصلاحيات واسعة ،وبعد مخاض عسير وبعد اشتداد الضغط السياسية ابصر مجلس الامة النور لكن كان ب(400) لمصر و(200) لسورية وهذا مخالف لما نص عليه الدستور الجمهورية العربية المتحدة بمناصفة لكلا البلدين [139]،فضلاً عن ذلك إن جميع نواب مجلس الامة لم يفوزوا بمقعد النيابة الا بعد نيل رضا ومقبولية ومباركة عبد الناصر لهم لكي يبقى مجلس الامة تحت امرته وينفذ توجهاته ومساير ومؤيد لسياسه ،لقد جرد عبد الناصر الكثير من صلاحيات مجلس الامة وجعل منه مجرد مؤسسة شكلية لا وزن او قيمة لها في صنع القرار السياسي وخاضعة وممتثلة لاوامر ورغبات وتوجهات عبد الناصر ،لم يعقد مجلس الامة الكثير من جلساته لتهميش عبد الناصر لدوره وحد من نشاطه وحجم من اثره في الامور السياسية[140].

وفي20تموز1960 صدر المرسوم المرقم (1375) المتضمن دعوة مجلس الامة للانعقاد وانعقدت اول جلسة لمجلس الامة بتاريخ 21تموز1960وانتخب محمد انور السادات رئيساً لمجلس الامة وكان اخر جلسة عقدت بتاريخ 27أيلول1961اي بعمر سنة واحدة وشهران وسبع ايام وتمكن من عقد ثلاث دورات بواقع (37)جلسة[141]،**وازاء المعطيات اعلاه يتضح** ان نواب مجلس الامة لم يكن وصولهم لقبة المجلس بالامر السهل واليسير بل كان لابد من الحصول على تأييد ورضا عبد الناصر للدخول بالعضوية اضمان تنفيذ سياسة وتوجهاته مما انعكس سلباً على دور ونشاط المجلس واصبح مؤسسة مشلولة الارادة وضعيفة .

3-مهام وانجازات مجلس الامة.

استطاع مجلس الامة مناقشة عدد من المشاريع القوانين التي من شأنها توحيد بعض الانظمة والقرارات والقوانين بما يخدم البلدين ،الا انه يعتبر مجلس مسير وغير حر لهيمنة عبد الناصر عليه اذ كانت المشاريع والقوانين والقرارات تصدر منه مباشرة وجعله مجرد مؤسسة لا قيمة لها ولا وزن[142] .

4-حل مجلس الامة وانعكاساته.

لم يؤيد الوحدة الكثير من الشخصيات والاحزاب السياسية واعتبروه اغتصاب للشرعية وتقيد للحرية ولتقدم سورية فضلاً عن ذلك تسلط واستبداد عبد الناصر وسوء ادارته إذ سارع بغلق وحضر عمل الاحزاب السياسية وفرض الرقابة المشددة على حرية الرأي والصحافة واقصائه لبعض الشخصيات السياسية السورية عن المناصب الهامة وتغطرس اجهزة عبد الناصر البوليسية القمعية لهذه الاسباب ولغيرها تصاعدت الاصوات المطالبة بالانفصال[143] ،على اثرها قام مجموعة من العسكرين بالتعاون مع بعض الشخصيات الوطنية المعارضة للوحدة في صباح يوم 28أيلول1961 بالسيطرة على المراكز الحساسة بدمشق[144] واعلان الانفصال وتم الغاء قرارات ومراسيم عهد الوحدة وتم حل مجلس الامة وانهاء عهد الوحدة [145]،**يبدو ان** عهد الوحدة كان ثقيلاً ومزعجاً وغير مرغوب به من قبل البعض لهيمنة عبد الناصر على مقاليد الحكم اذ لم يدوم طويلاً ما سارع من تعجيل حدوث الانفصال[146].

سادساً -المجلس التأسيسي لعام1961.

1-الأوضاع السياسية في سورية قبل انقاد المجلس التأسيسي.

لم تستقر الاوضاع العامة في سورية ابان عهد الوحدة لتسلط عبد الناصر وتقيده لحرية الاحزاب والصحافة وحرية الرأي فضلاً عن تغطرس الاجهزة الامنية القمعية الناصرية في سورية ومطاردتها لجميع الشخصيات المعارضة ولم يكن مجلس الامة سوى مؤسسة شكلية تسير حسب توجيهات واراء عبد الناصر، لهذه الاسباب ولغيرها حدث الانفصال إذ عادت الحرية نوعاً ما ،وتم تشكيل حكومة محايدة هدفها وضع دستور مؤقت واجراء انتخابات نيابية جديدة بقصد عودة الشرعية والاستقرار لسورية [147].

2- الانتخابات وانعقاد المجلس النيابي.

اكد الدستور السوري المؤقت على اجراء انتخابات جديدة ريثما تستقر الاوضاع العامة بعد احداث الانفصال ،وفي 12تشرين الثاني1961صدر المرسوم المرقم (331) المتضمن دعوة الشعب السوري للاستفتاء على الدستور المؤقت وانتخاب نواب المجلس التأسيسي الجديد في يوم الجمعة الموافق 1كانون الاول1961 بطريقة الانتخاب السري المباشر على ان تجتمع الجمعية خلال (10) ايام من تاريخ اعلان النتائج النهائية للانتخابات [148]،جرت الانتخابات ونص الدستور المؤقت ان مهمة الجمعية التأسيسية وغايتها وضع دستور جديد دائم للجمهورية السورية خلال مدة اقصاها (6) أشهر ثم تتحول الجمعية التأسيسية الى مجلس نيابي ،عقد الجلسة الاولى بتاريخ12كانون الاول1961وتم انتخاب مأمون الكزبري رئيساً للجمعية حتى 12 أيلول1962ومن ثم تم انتخاب سعيد الغزي[149]رئيساً لاستقالة الاول حتى نهاية عمر المجلس وكان اخر جلسة عقدها المجلس بتاريخ 24أيلول1962 وتم انتخاب (173) نائباً ،شاركت الاحزاب السياسية الفاعلة بالانتخابات الجديدة بهمة ونشاط واسع كحزب البعث والاخوان وغيرها من باقي الاحزاب السياسية الفاعلة [150]**وعلية يمكن القول ان** السوريون قد شاركوا بهمة ونشاط بانتخاباتهم النيابية الجديدة بعد زوال عهد الهيمنة الناصرية وكانت مشاركة الاحزاب الفاعلة بعد انتهاء عهد حضر وحل الاحزاب وقمع الحريات العامة .

3- مهام وانجازات الجمعية التأسيسية.

كان من اولويات ومن ابرز مهام الجمعية التأسيسية وضع دستور دائم جديد للجمهورية السورية بعد الانفصال يلائم المرحلة الجديدة التي تمر بها سورية ،تمكنت الجمعية من وضع دستور جديد لسورية بنجاح وتحولت بعدها الجمعية لمجلس نيابي ،فضلاً عن ذلك ناقش الجمعية والمجلس العديد من القضايا والامور بمختلف الاتجاهات ،تم الغاء اغلب قوانين عهد الوحدة واعتبر عهد اغتصاب للحرية[151] **وتماشياً مع ما تم ذكره يتضح ان** مهمة الجمعية التأسيسية الجديدة هو سن دستور جديد لسورية يؤسس عهد جديد من تاريخيها السياسي.

4-حل المجلس النيابي وانعكاساته.

عاد التوتر من جديد الى الساحة السياسية بسبب الصراعات ما بين الشخصيات السياسية والتنافس ما بين الاحزاب السياسية ومحاولات العسكر التدخل من جديد بالحكم وبعد تعسر وتعقد الامور السياسية حدثت ثورة في سورية قد غيرت الكثير من مجرى التاريخ السوري ،صدر المرسوم المرقم (2732) بتاريخ 24أيلول 1962 المتضمن حل مجلس النواب[152]، وكان من انعكاسات الحل هو عدم الاستقرار اوضاع سورية بشكل عام وبالحياة النيابية بشكل خاص إذ ان سمة عدم استقرار المجالس النيابية هي السمة العامة مما ادى الى ضعف لدوره ونشاطه النيابي وساهم بالاسراع من حلها لاحقا وحدوث ازمات سياسية اثرت على تاريخ سورية السياسي ؛**وبناءً على ذلك** يتضح ان سمة حل المجلس النيابي هي السمة المميزة بعد كل ثورة تعصف بالبلد مما يقيد ويعيق ويحجم من دوره التشريعي ويضعف من عمله النيابي .

سابعاً ـ المجلس الوطني للثورة لعام 1965

1-الأوضاع العامة في سورية قبل انعقاد المجلس.

لم تستقر الاوضاع العامة في سورية إذ سرعان ما اندلعت ثورة 8أذار1963 في سورية واحدث تغيرات كبيرة منها الاعتماد على مبدأ الحزب الواحد والقيادة الجماعية ومهدت لانتخاب مجلس نيابي جديد يلائم المرحلة التي مرت بها سورية ،وفي 9حزيران1963صدر المرسوم المرقم (68) بتاريخ المتضمن صلاحيات ومهام المجلس الوطني للثورة ،وصدر قانون رقم (1) بتاريخ 23أب1965 المتضمن الفئات المسموح لها بعضوية المجلس الوطني والتصويت على دستور جديد لسورية ينظم إدارتها بعد أحداث الثورة بما يلائم المرحلة الجديدة التي تمر بها سورية[153].

2-الانتخابات وانعقاد المؤتمر.

تم اجراء الانتخابات وفار (134) نائباً وعقدت الجلسة الاولى بتاريخ 1أيلول1965 وانتخب منصور الاطرش[154] رئيساً للمجلس وحقق المجلس دورتين فقط واستطاع من عقد (30) جلسة فقط وكان اخر جلسة عقدت بتاريخ14شباط1966 [155].

3- مهام وانجازات المجلس .

تمكن المجلس من سن عدد من مشاريع القوانين بمختلف الاتجاهات التي تلائم العهد الجديدة بما يخدم مصالح سورية[156].

4- حل المجلس وانعكاساته.

حدثت حركة 23شباط 1966 التي غيرت مجرى الأحداث في سورية ،وصدر قرار القيادة القطرية المؤقتة رقم (1) بتاريخ 23شباط 1966 المتضمن حل المجلس الوطني للثورة واوقف العمل بالدستور[157] ،**يتضح مما سبق ان** كثرة الثورات التي حدثت في سورية ساهمت من الاسراع من حل المجالس النيابية واضعاف وعدم استقرار الحياة النيابية وشلت عملها.

خلاصة القول يتضح أن المجالس النيابية في سورية قد حلت لمرات عديدة وفي ظروف مختلفة ولأسباب متنوعة ،منها قد حل ابان عهد الانتداب الفرنسي إذ حل المؤتمر السوري العام لعام 1919 بعد دخول الجنرال غورو لدمشق معلناً تطبيقه الانتداب الفرنسي على ارض الواقع ،وتم حل الجمعية التأسيسية السورية لعام 1928لاصرار سلطة الانتداب الفرنسي على الغاء المواد الستة من الدستور السوري الجديد تلك المواد التي تؤكد على وحدة الاراضي السورية وعلى الاستقلال والسيادة ،وتم حل المجلس النيابي لعام1932 من قبل سلطة الانتداب الفرنسي بعد رفض المجلس لمعاهدة السلم والصداقة الفرنسية ،وتم حل المجلس النيابي لعام1936 من قبل فرنسا قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية إذ حكمت فرنسا سورية حكماً مباشراً بعد ان خشت من ضياع مصالحها في سورية .

اما ابان عهد الانقلابات العسكرية التي عصفت بسورية تم حل المجلس النيابي لعام1947حينما وقع اول انقلاب عسكري بقيادة حسني الزعيم ،وتم حل الجمعية التأسيسية لعام1949 بعد حدوث انقلاب اديب الشيشكلي ،وتم حل المجلس النيابي لعام1953 بعد ان انتهى عهد الانقلابات العسكرية وعودة حرية الرأي والفكر وعودة نشاط الاحزاب السياسية ،وتم حل المجلس النيابي لعام1954 بعد اعلان الوحدة ما بين سورية ومصر عام1958،وتم حل مجلس الامة عام 1960بعد حدوث الانفصال عام1961، وتم حل المجلس النيابي لعام1961 بعد اندلاع ثورة 8أذار1936 ،تم حل المجلس الوطني للثورة لعام1965بعد اندلاع حركة 23 شباط 1966.

اذن يمكن القول ان سلطة الانتداب الفرنسي قد لجأت لتطبيق سياسة حل المجالس النيابية السورية طيلة عهدها لاصرار تلك المجالس لنيل حقوق سورية المشروعة بالكامل ولتقاطع مصالح فرنسا مع توجهات المجالس النيابية السورية لذا نجد انها قد حلت لمرات عديدة ولاسباب مختلفة ،وكذلك حلت المجالس بعد حدوث الانقلابات والثورات التي حدثت في سورية وكان من انعكاسات كثرة الحل هو ضعف دورها وحدد من نشاطها فضلا عن الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي .

الخاتمة

1- تضمن البحث احد عشر مجلساً نيابياً منتخباً من قبل الشعب قد حلت اغلبها اما بواسطة سلطة الانتداب الفرنسي لاعتراضها على السياسة الفرنسية الاستعمارية او ابان عهد الانقلابات العسكرية التي عصفت بسورية لاعتراضها على الانقلابات العسكرية التي عصفت بالبلاد إذ عدها الشعب انقلاباً على الشرعية واغتصاباً للحكم وتدخلاً صارخاً وغير دستوري من قبل المؤسسة العسكرية بالأمور السياسية او انها حلت بعد حدوث ثورة .

2- لم تكمل اغلب المجالس النيابية كامل دوراتها ومدتها القانونية المحددة لها بل تم حل اغلبها مما يدل على شيوع واستفحال وتكرر ظاهرة حل المجالس في سورية وذلك لعدم تمتع سورية بالاستقرار السياسي .

3- اغلب المجالس النيابية التي تم حلت لم تكن اسباب حلها مقنعة او منطقية او انها حلت بطرق دستورية وقانونية بل اغلبها حلت من اجل التخلص من معارضه المجلس النيابي لسياسة الحكومة القائمة او بحدوث انقلاب عسكري او ثورة غيرت مجرى الاحداث.

4- كان الصراع ما بين بعض الشخصيات السياسية وتنافس الاحزاب السياسية السمة البارزة وكان لها دور من اضعاف مكانة المجالس النيابية وحجمت من دورها ونشاطها البرلماني وساهمت بالإسراع من حلها.

5- لم تكن المجالس النيابية في سورية ممثلة لجميع اطياف وفئات ومكونات الشعب بل كانت حكراً لبعض الشخصيات السياسية ولبعض الاحزاب السياسية التي هيمنت على اكثر من مجلس نيابي وكانت لا تتمتع مقبولية وتأييد جميع المجتمع السوري .

6- وصول بعض الشخصيات كرؤساء العشائر وكبار الاقطاعيين وبعض كبار اصحاب المصالح التجارية والصناعية لعضوية المجلس النيابي التي لا تتمتع بكفاءة وخبرة بالعمل النيابي وجهلها للأنظمة والقوانين والاعراف والتقاليد النيابية ،مما ساهم بإضعاف العمل التشريعي وساهم بالإسراع والتعجيل بحل المجلس النيابي.

7- لم تكن المجالس النيابية السورية متماسك وموحدة بل كانت تمثل اتجاهات مختلفة ومتعددة يصعب توحيدها مما ساهم باضعافها وسارع هذا الامر من حلها.

8- لم يتمتع الشعب بحرية اختيار مرشحيهم للمجالس النيابية بل كان التدخل والضغط الحكومي والتلاعب والتزوير بنتائج الانتخابات لفوز مرشحي الحكومة امر وارد وخصوصاً ابان الانتداب الفرنسي .

9-كانت بعض المجالس النيابية وخصوصاً ابان الانقلابات العسكرية وعهد الوحدة مع مصر مجرد مجالس شكلية تأتمر وتنفذ توجهات الحكومة وكان القصد منها اضفاء الشرعية والديمقراطية للحكم القائم.

10-كان اسباب حل المجالس النيابية في سورية مختلفة ومتنوعة وكان من انعكاسات الحل هو عدم الاستقرار السياسي واثر سلبا على دورها وحجم من نشاطها وساهم بإضعافها.

المصادر

[1]نجاح محمد ،الحركة القومية العربية في سورية من خلال تاريخ تنظيماتها السياسية ،دار البعث،دمشق،1987،ص44.
[2]اتفاقية سايكس بيكو: اتفاقية ذات طابع استعماري ،عقدت في 16 أيار1916 ما بين مارك سايكس ممثل بريطانيا وجورج بيكو ممثل فرنسا بقصد تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية وبموجبها اصبحت سورية من حصة فرنسا ،للمزيد من المعلومات ينظر: حسن الحكيم ،الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي 1915-1946،دار صادر ،بيروت،1974،ص24.
[3]ماري الماظ شهرستان، المؤتمر السوري العام1919-1920،دار امواج،لبنان،2000،ص7.
[4]فيصل بن الحسين:(1883/1933) احد ابناء الشريف حسين ملك الحجاز ولد بالحجاز ،درس علومه الاولية بها واكمل دراسته بالاستانة ،شارك بالثورة العربية الكبرى التي اندلعت ضد الحكم العثماني ،توجه الى دمشق بعد انسحاب العثمانيين واعلن من هناك عن اول حكومة عربية سميت بالحكومة العربية ،للمزيد من المعلومات ينظر: علي سلطان ،تاريخ سورية (حكم فيصل بن الحسين)،دار طلاس،دمشق،1987،ص469.
[5]نزار الكيالي ،دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر 1920-1950،دارطلاس للنشر والتوزيع،دمشق،1997،ص33.

[6]مازن يوسف صباغ ،سجل البرلمان ومجلس الشعب السوري ،دار الشرق للطباعة والنشر،دمشق،2010،ص67؛ماري الماظ شهرستان ،المصدر السابق،ص60.

[7]سهيلة الريماوي، الحكم الحزبي في سورية ايام العهد الفيصلي1918-1920،دار مجدلاوي،الاردن،1997،ص114، ماري الماظ شهرستان، المصدر السابق،ص42.

[8]محمد فوزي العظم:(1919/1858)سياسي ورجل قانون سوري من اسرة ال العظم العريقة ذات الوجاهة والمكانة ووالد السياسي السوري الكبير خالد العظم، درس علومه الاولية بمدارس دمشق واكمل دراسته الجامعية بالاستانة ،تدرج بالمناصب الادارية منذ العهد العثماني حتى عهد الحكومة العربية مروراً بعهد الانتداب الفرنسي ،للمزيد من المعلومات ينظر :خالد العظم ،مذكرات خالد العظم ،ج1،الدار المتحدة للنشر،بيروت،1972،ص13.

[9]هاشم الاتاسي: (1960/1887) سياسي سوري ولد بمحافظة حمص اكمل دراسته الاولية بها وسافر للاستانة لإكمال دراسته الجامعية ، مارس وظائف ادارية وعرف بالنزاهة والاخلاص وحبه لوطنه، عارض الحكم العثماني والانتداب الفرنسي ،تقلد مناصب عالية عديدة كوزير وصولا لمنصب رئاسة الجمهورية ،للمزيد من المعلومات ينظر: جميل شاكر ،ثوار صنعوا الاستقلال ،دار الشرق،دمشق،1008،ص551.

[10]رشيد رضا: (1935/1865)رجل دين ومفكر اسلامي ولغوي ومصلح اسلامي لبناني الاصل ،درس علومه الاولية ببيروت ،اهتم بالعلوم الدينية واللغوية ،ويعد من دعاة الاصلاح الاسلامي ،اهتم بالعمل الصحفي ،مارس الكتابة والتأليف والاهتمام باللغة العربية ،للمزيد من المعلومات ينظر :جميل شاكر ،المصدر السابق،ص467.

[11]ماري الماظ شهرستان، المصدر السابق،ص50.

[12] المصدر نفسه، ص51.

[13] سهيلة الريماوي ،المصدر السابق،ص23.

[14] ماري الماظ شهرستان، المصدر السابق،ص75؛ سهيلة الريماوي، المصدر السابق،ص121.

[15]العاصمة (جريدة) ،دمشق ،العدد 108 ،11 أذار1920 ،ص1؛ نجاح محمد ، المصدر السابق،ص50؛حسين فوزي النجار ،الشرق العربي بين الحربين، مطابع الدار القومية ،مصر ،د.ت، ص36.

[16]مؤتمر سان ريمو: مؤتمر عقد بمدينة سان ريمو الايطالية بتاريخ25نيسان 1920،ضم الحلفاء بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى بقصد اقتسام مناطق النفوذ وتطبيق الانتداب ،وتم وضع سورية تحت الانتداب الفرنسي ،للمزيد من المعلومات ينظر: يوسف الحكيم ،سورية والانتداب الفرنسي، دار النهار،بيروت،1983،ص111.

[17] ماري الماظ شهرستان، المصدر السابق ، ص95.

[18] نزار الكيالي، المصدر السابق،ص38.

[19]الجنرال هنري جوزيف غورو:(1946/1867)ضابط عسكري وسياسي فرنسي الاصل درس بمدارس باريس واكمل دراسته العسكرية وتخرج برتبه ضابط عام 1888،تدرج بالمناصب العسكرية والادارية ،من ذو الميول والمؤيدين للتيار الاستعماري ،في 8تشرين الاول 1919 عين كمندوب سامي عام لفرنسا في لبنان وسورية وقائداً للجيش الفرنسي في الشرق ،واتسم اسلوب حكمه بالشدة والتسلط ،للمزيد من المعلومات ينظر: خيرية قاسميه ،الحكومة العربية في دمشق ،دار المعارف ،مصر،1971،ص46؛حسين فوزي النجار ،المصدر السابق،ص36.

[20]العاصمة (جريدة)،دمشق ،العدد 140، 14تموز1920،ص1 ؛ نزار الكيالي، المصدر السابق، ص 39.

[21]العاصمة (جريدة)،دمشق ،العدد 140، 14تموز1920،ص 1 .

[22]ماري الماظ شهرستان، المصدر السابق،ص122.

[23] نزار الكيالي، المصدر السابق،ص40.

[24]نصوح بابيل ،صحافة وسياسة (سورية في القرن العشرين) ،دار رياض الريس ،لبنان،1987،ص33؛ ،نزار الكيالي، المصدر السابق ص42.

[25] نزار الكيالي، المصدر السابق ،ص48.

[26]فضل عفاش ،المجالس الشعبية والنيابية في الوطن العربي (مجلس الشعب في سورية1928-1988)،دار أبن هاني للدراسات والنشروالتوزيع،دمشق،1988،ص24.

[27]نزار الكيالي ، المصدر السابق،ص51،ص56.

[28]نصوح بابيل ،المصدر السابق، ص 54؛ نزار الكيالي، المصدر السابق ،ص59.

[29]تاج الدين الحسني:(1943/1890) رجل دين وسياسي دمشقي من عائلة اشتهرت بالعلم والدين ،درس بمدارس دمشق العلوم الدينية ،دخل عالم السياسية وتدرج بالمناصب الادارية ،استطاع من تشكيل حكومتين عام 1928وعام1934،ثم اصبح رئيس جمهورية عام 1941،للمزيد من المعلومات ينظر :صباح علكم ،تاج الدين الحسني ودوره في تاريخ سورية المعاصر ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية ،جامعة القادسية ،2007،ص13.

[30] نصوح بابيل ،المصدر السابق،ص59.
[31] فضل عفاش ،المصدر السابق،ص25.
[32] المصدر نفسه ،ص25.
[33] المصدر نفسه ،ص25.
[34] نصوح بابيل ،المصدر السابق، ص59.
[35]هنري بونسو: (1963/1877) ضابط عسكري وسياسي فرنسي ،درس بباريس وشارك بالعديد من المعارك ،تدرج بالمناصب الادارية والعسكرية ،في 11تشرين الاول1926 عين مفوض سامي لفرنسا في سورية ولبنان ،للمزيد من المعلومات ينظر: نصوح بابيل ،المصدر السابق،ص58؛ حسين فوزي النجار، المصدر السابق،ص45.
[36] نزار الكيالي، المصدر السابق،ص64.
[37]ابراهيم هنانو:(1935/1869)سياسي حلبي من عائلة علمية واجتماعية ذات مكانة ووجاهة ،درس علومه الاولية بمدارس حلب ، اكمل دراسة القانون بتركيا ،كان ابرز الوطنيين المدافعين عن سورية شديد المعارضة للعثمانيين والفرنسين ،في أيلول1920قاد ثورة ضد الفرنسين ،للمزيد من المعلومات ينظر: ماهر الاشرم ،ابراهيم هنانو، مطبعة الهيئة السورية ،دمشق،2013،ص4.
[38] فضل عفاش ،المصدر السابق،ص25؛ نصوح بابيل، المصدر السابق،ص60؛حسين فوزي النجار، المصدر السابق،45.
[39] نصوح بابيل، المصدر السابق،ص60.
[40]محمد شاكر اسعيد ،البرلمان السوري في تطوره التاريخي ،د.م ،دمشق،د.ت،ص109 ؛فضل عفاش ،المصدر السابق ،ص25؛حسين فوزي النجار، المصدر السابق،ص45.
[41]نزار الكيالي ،المصدر السابق ،ص 65؛ نصوح بابيل، المصدر السابق،ص60؛ حسين فوزي النجار ،المصدر السابق،ص45.
[42]فضل عفاش ،المصدر السابق،ص25؛ نصوح بابيل، المصدر السابق،ص60؛حسين فوزي النجار، المصدر السابق،ص46.
[43]نزار الكيالي ،المصدر السابق ،ص 66؛ نصوح بابيل، المصدر السابق،ص61.
[44]جورج لنشوفسكي ،الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ،ترجمة جعفر الخياط ،مراجعة محمود امين ،ج2،بغداد 1965،ص48؛مجموعة من الباحثين السورين، حياتنا النيابية بين الامس واليوم مطبعة الانشاء ،دمشق ،1962،ص23؛محمد شاكر اسعيد ،المصدر السابق،ص110.
[45] نزار الكيالي ،المصدر السابق ،ص 67.
[46]نصوح بابيل، المصدر السابق،ص69؛ مجموعة من الباحثين السورين ،المصدر السابق، ص26؛ حسين فوزي النجار، المصدر السابق،ص46.
[47] نزار الكيالي ،المصدر السابق ،ص 67.
[48]القبس (جريدة) ،دمشق ،العدد12، 10كانون الاول1931،ص1 ؛نزار الكيالي ،المصدر السابق، ص67.
[49] نصوح بابيل، المصدر السابق،ص60 ؛ نزار الكيالي ،المصدر السابق ،ص 68 ؛حسين فوزي النجار، المصدر السابق،ص46.
[50] نزار الكيالي ،المصدر السابق ،ص 68؛ نصوح بابيل، المصدر السابق،ص73.
[51] الايام(جريدة) ،دمشق،العدد196، 12حزيران1932،ص1؛ حسين فوزي النجار، المصدر السابق،ص46.
[52]صبحي بركات :(1939/1889) سياسي سوري ،درس علومه الاولية بمدارس دمشق واكمل دراسته بتركيا، كان موالي للفرنسين ،تدرج بالمناصب الادارية والسياسية ،تمكن من الوصول كنائب في مجلس النواب لمرات عديدة ،اصبح رئيس للدولة عام1925،للمزيد من المعلومات ينظر: يحيى قسام: تاريخ سورية الحديث ،دار العراب ،دمشق،2019،ص129.
[53] القبس(جريدة) ،دمشق، العدد ،12 حزيران 1932،ص1.
[54] فضل عفاش ،المصدر السابق ،ص27؛ محمد شاكر اسعيد ،المصدر السابق ،ص110.
[55]محمد على العابد:(1939/1867) سياسي سوري كردي الاصل ولد بدمشق ،من اسرة ال العابد الدمشقية العريقة التي تتمتع بالوجاهة والمكانة الاجتماعية ، درس علومه الاولية بمدارس دمشق واكمل دراسته الجامعية بالاستانة ،يجيد اللغة الانكليزية والفرنسية والتركية والفارسية ،تدرج بالمناصب الادارية ،تنقل ما بين دول عديدة كبيروت ومصر وفرنسا وبريطانيا وامريكا، كان من اشد المعارضين لسياسة فرنسا الانتدابية في سورية ومن انصار الكتلة الوطنية ،تقلد منصب وزير للمالية عام1925،انتخب نائبا عن دمشق عام 1932،للمزيد من المعلومات ينظر: يحيى قسام ،المصدر السابق،ص201.

[56]محاضر مجلس النواب السوري ،الجلسة الثانية ،11حزيران1932،ص20 ؛حسين فوزي النجار، المصدر السابق،ص46.

[57]حقي العظم:(1955/1864)رجل قانون وسياسي دمشقي ،درس بمدارسها ،تخصص بمجال الادارة والقانون من تركيا ،عرف عنه بمعارضته للفرنسين ،انظم للكتلة الوطنية وتدرج بالمناصب الادارية والسياسية ،شكل حكومة سورية عام1932،للمزيد من المعلومات ينظر: جورج فارس ،من هو في سورية، مطابع الوكالة العربية ،دمشق،1948،ص119.

[58]القبس(جريدة)،دمشق ،العدد ،12حزيران 1932،ص1.

[59]دامين دو مارتيل : (1878-1940)عسكري وسياسي فرنسي محنك، درس العلوم العسكرية بفرنسا ،تدرج بالمناصب الادارية والعسكرية ، اصبح ممثلا لفرنسا في بلدان عديدة ،خلف المفوض السامي الفرنسي بونسو في سورية ولبنان وفي وقتها كان سفيراً لبلاده في الصين، في 15تموز 1933عين كمندوب سامي فرنسي في سورية ولبنان ،في 12تشرين الاول1933 وصل الى بيروت وباشر بمهام عمله كمندوب جديد ،للمزيد من المعلومات ينظر: يوسف الحكيم ،سورية والانتداب الفرنسي، دار النهار ،بيروت،1983،ص237؛ نصوح بابيل، المصدر السابق،ص60؛ حسين فوزي النجار، المصدر السابق،ص46.

[60]يوسف الحكيم ،المصدر السابق ،ص 240.

[61]نصوح بابيل، المصدر السابق،ص77 ؛يوسف الحكيم ،المصدر السابق ،ص 240.

[62]فضل عفاش ،المصدر السابق،ص27؛يوسف الحكيم ،المصدر السابق،ص240 ؛ نصوح بابيل، المصدر السابق،ص77؛ حسين فوزي النجار، المصدر السابق،ص47.

[63]يوسف الحكيم ،المصدر السابق،ص240؛ نصوح بابيل، المصدر السابق،ص78؛ حسين فوزي النجار، المصدر السابق،ص46.

[64]يوسف الحكيم ،المصدر السابق،ص240 ؛ حسين فوزي النجار، المصدر السابق،ص46.

[65]يوسف الحكيم ،المصدر السابق،ص240 ؛ نصوح بابيل، المصدر السابق،ص78.

[66]يوسف الحكيم ،المصدر السابق،ص241 ؛ نصوح بابيل، المصدر السابق،ص79؛ حسين فوزي النجار ،المصدر السابق،ص47.

[67]الجزيرة(جريدة)،دمشق،العدد579، 11تشرين الاول1936،ص1؛حسين فوزي النجار، المصدر السابق،ص47.

[68]فضل عفاش ،المصدر السابق ،ص27؛ نصوح بابيل، المصدر السابق،ص90.

[69] يوسف الحكيم ،المصدر السابق،ص247 ؛ نصوح بابيل، المصدر السابق،ص90.

[70] الجزيرة (جريدة) ،دمشق، العدد579 ، 11تشرين الاول1936،ص2.

[71] فضل عفاش ،المصدر السابق ،ص27.

[72] القبس (جريدة) ،دمشق،العدد990، 16تشرين الثاني1936،ص5.

[73]فارس الخوري:(1962/1877)رجل قانون وسياسي دمشقي ،درس بمدارس دمشق واكمل القانون بإسطنبول، مارس مهنة المحاماة ،وكان من اشد المعارضين للفرنسين ،احد اقطاب الكتلة الوطنية ،تدرج بالمناصب الادارية والوزارية،كوزيراًللمعارف1926وشكل حكومات سورية عديدة1944و1945 ،للمزيد من المعلومات ينظر: هديل عبد الخالق، فارس الخوري ودوره السياسي في سورية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية ابن رشد ،جامعة بغداد،2010،ص6.

[74]مازن يوسف صباغ ،المصدر السابق،ص105.

[75] نزار الكيالي ،المصدر السابق،ص72.

[76] المصدر نفسه، ص90.

[77]بييربوداغوفا ،الصراع في سورية لتدعيم الاستقلال الوطني1945-1966،ترجمة ماجد علاء الدين، دار المعرفة ،دمشق،1987،ص7.

[78]غابرييل بويو: (1883-1970)عسكري وسياسي فرنسي بارز ،تخرج من الاكاديمية العسكرية الفرنسية، تدرج بالمناصب العسكرية ،شارك بالحروب الفرنسية ،اصبح مثل عن بلاده بدول عديدة لحنكته السياسية، ارسلته فرنسا كمندوب سامي لها في سورية ولبنان ،تقلد منصبه الجديد في 5 كانون الثاني 1939 ،مارس سياسة شديدة ازاء السوريين ،للمزيد من المعلومات ينظر :يوسف الحكيم ،المصدر السابق ،ص 258؛ حسين فوزي النجار، المصدر السابق،ص49.

[79]د.ك.و ،ملفات البلاط الملكي ،ملفة ة 4/2 ،تسلسل 311/4986،تقارير المفوضية الملكية العراقية العامة بدمشق الى وزارة الخارجية العراقية المرقم ش/8/698/10511،بتاريخ8تموز1939،الوثيقةرقم28،ص31 ؛فضل عفاش ،المصدر السابق،ص29.

[80] بييربوداغوفا ،المصدر السابق،ص8.

[81]نجيب الأرمنازي ،عشر سنوات في الدبلوماسية ،دار الكتاب الجديد،بيروت،1963،ص61؛يوسف الحكيم، المصدر السابق،ص320.

[82]الجنرال جورج كاترو :(1877-1969)ضابط عسكري وسياسي فرنسي ،درس بمدارس باريس العسكرية ،تدرج بالمناصب الادارية والعسكرية ،ممثل لبلاده بعدد من البلدان ،اصبح مندوبا ساميا عاما لفرنسا في سورية ولبنان بتاريخ 20تموز 1941 ،للمزيد من المعلومات ينظر: يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص320.

[83] يوسف الحكيم، المصدر السابق،ص322؛بيربوداغوفا،المصدر السابق،ص8.

[84]محمد عطا الايوبي:(1874/1950)سياسي سوري قدير ،ولد بدمشق ودرس بمدارسها ،اكمل دراسته بالاستانة ،تدرج بالمناصب الادارية ،تقلد مناصب حكومية عديدة منها وزير للعدل عام1918 ووزير للداخلية 1920 ووزير للعدل مرة ثانية عام1922 و وزير للعدل مرة ثالثة عام1934،اصبح رئيس للحكومة للمرة الاولى عام1935 وللمرة الثانية عام1943،للمزيد من المعلومات ينظر: يوسف الحكيم ،سورية والانتداب الفرنسي ،دار النهار ،بيروت،1938،ص35.

[85] يوسف الحكيم، المصدر السابق،ص328.

[86]سعد الله الجابري: (1894/1947)رجل قانون وسياسي حلبي ،درس بمدارسها واتم الحقوق بالاستانة ،من اشد المعارضين لسياسة الانتداب الفرنسي ،انظم للكتلة الوطنية ،تولى مناصب عديدة من نائب وصولاً الى وزير الى رئيس وزراء وشكل حكومات عديدة عام1943و1945و1946واصبح رئيساً لمجلس النواب السوري عام1945،للمزيد من المعلومات ينظر: وسيم عبد الامير وهيب ،سعد الله الجابري ودوره السياسي في سورية حتى عام1947،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية ،جامعة القادسية،2017،ص32.

[87] فضل عفاش ،المصدر السابق،ص45؛ يوسف الحكيم، المصدر السابق،ص336.

[88]فضل عفاش ،المصدر السابق،ص32؛ يوسف الحكيم ،المصدر السابق،ص339؛بيربوداغوفا ،المصدر السابق،ص8.

[89] نجيب الارمنازي ،المصدر السابق،ص69؛يوسف الحكيم، المصدر السابق،ص341؛ بيربوداغوفا ،المصدر السابق،ص22.

[90]شمس الدين العجلاني ،الاعتداء الفرنسي على البرلمان (اول عمل توثيقي للاعتداء على دمشق والمجلس النيابي1945)،دار حازم للنشر والتوزيع ،دمشق،2010،ص16؛ يوسف الحكيم، المصدر السابق،ص343؛ نجيب الارمنازي ،المصدر السابق،ص75؛احسان هندي ،عدوان فرنسا على سورية ،منشورات وزارة الثقافة السورية ،دمشق،2020،ص32؛ بيربوداغوفا ،المصدر السابق،ص24.

[91] يوسف الحكيم، المصدر السابق،ص350؛ نجيب الارمنازي ،المصدر السابق،ص75؛ بيربوداغوفا ،المصدر السابق،ص24.

[92]مازن يوسف صباغ، المصدر السابق،ص117.

[93]هدى عبد الله الشحادة ،ذاكرة البرلمان السوري ،منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،دمشق،2021،ص89.

[94]باترك سيل ،الصراع على سورية دراسة للسياسة العربية بعد الحرب1945-1958،ط8،دمشق،دار طلاس، 2010 ص 52 ؛ هاشم عثمان ،تاريخ سورية الحديث ،دار رياض الريس لنشر،بيروت،2012،ص162؛فضل عفاش ،المصدر السابق ،ص32؛ بيربوداغوفا ،المصدر السابق،ص31.

[95]هدى عبد الله الشحادة ،المصدر السابق،ص89.

[96]نزار الكيالي ،المصدر السابق ،ص308؛هاشم عثمان ،تاريخ سورية الحديث ،دار رياض الريس لنشر،بيروت،2012،ص163؛جوردن هاء توري ،السياسة السورية والعسكريون 1945-1958،دار الجماهير،دمشق،1969،ص98.

[97]فضل عفاش ،المصدر السابق،ص57.

[98]هدى عبد الله الشحادة ،المصدر السابق،ص90.

[99]المصدر نفسه ،ص91.

[100]نزار الكيالي ،المصدر السابق،ص310؛باترك سيل ،المصدر السابق ، ص 66؛هاشم عثمان ،المصدر السابق ،ص173؛ بيربوداغوفا ،المصدر السابق،ص33.

[101]هدى عبد الله الشحادة ،المصدر السابق،ص92.

[102]حسني الزعيم :(1894/1949)سياسي سوري ولد بحلب من عائلة كردية الاصل ،درس علومه الاولية بمدارس حلب واكمل دراسته العسكرية بالاستانة ،تدرج بالمناصب العسكرية منذ العهد العثماني مرورا بالحكومة العربية ثم العهد الانتداب الفرنسي فعهد الاستقلال ،شارك بجيش الملك فيصل و شارك بجيش الشرق و دافع عن فلسطين بحرب عام1948،نفذ اول انقلاب عسكري بتاريخ سورية بتاريخ 30أذار1949،جمع جميع السلطات وتفرد بالحكم ،انتهى عهدة بالانقلاب الثاني الذي نفذ في شهر اب من العام نفسه ،استمر حكمه لمدة اربعة اشهر ،للمزيد من المعلومات ينظر: جوردن هاء توري ،المصدر السابق،ص123؛نزار الكيالي ،المصدر السابق،ص334.

[103]باترك سيل ،المصدر السابق، ص 58؛هاشم عثمان ،المصدر السابق،ص183؛ بييربوداغوفا ،المصدر السابق،ص39-ص43.

[104]نزار الكيالي ،المصدر السابق ،ص 312؛هاشم عثمان ،المصدر السابق،ص193؛ هدى عبد الله الشحادة ،المصدر السابق،ص93.

[105]هاشم عثمان ،تاريخ سورية الحديث، المصدر السابق،ص193.

[106] بييربوداغوفا ،المصدر السابق،ص44.

[107]المصدر نفسه ،ص193.

[108]نزار الكيالي ،المصدر السابق ،ص 355؛ هاشم عثمان ،المصدر السابق،ص193.

[109]نزار الكيالي ،المصدر السابق ،ص 356.

[110]رشدي الكيخيا:(1987/1900) رجل قانون وسياسي حلبي ،درس علومه الاولية بمدارسها واكمل القانون بإسطنبول، انضم للأحزاب المعارضة لسياسة فرنسا الانتدابية، تدرج بالمناصب الادارية انتخب نائباً لأكثر من مرة ،للمزيد من المعلومات ينظر: جورج فارس ،المصدر السابق،ص384.

[111]نزار الكيالي ،المصدر السابق ،ص 356 ؛هاشم عثمان ،المصدر السابق،ص219.

[112]معروف الدواليبي :(2004/1909)سياسي سوري حلبي الاصل ،درس بمدارس حلب ،اكمل دراسة القانون بكلية الحقوق بدمشق، سافر الى فرنسا وحصل على الدكتوراه بالقانون ،تدرج بالمناصب الاكاديمية ،عين مدرساً بكلية الحقوق ،من المعارضين لسياسة الانتداب الفرنسي ،،انتخب نائباً عن حلب في عام1947،في عام 1950تقلد كمصب وزير للاقتصاد الوطني ،في عام1951 انتخب رئيساً للمجلس النيابي السوري ،في عام 1954اصبح وزيراً للدفاع ،في عام1961 اصبح وزيراً للخارجية ،اعتزل العمل السياسي وانتقل للملكة العربية السعودية وتقلد منصب مستشار بالديوان الملكي، للمزيد من المعلومات ينظر: يحيى قسام ،المصدر السابق،51.

[113]هدى عبد الله الشحادة ،المصدر السابق،ص95.

[114]جوردن هاء توري ،المصدر السابق،ص165.

[115] نزار الكيالي ،المصدر السابق،ص325.

[116] المصدر نفسه،ص375.

[117]اديب الشيشكلي:(1964/1909)سياسي سوري ولد بحماة ،درس بمدارس حماة ودمشق ،اكمل دراسته العسكرية بالاستانة ،تدرج بالمناصب العسكرية من العهد العثماني حتى عهد الانتداب الفرنسي ،احد المشاركين بالثورة السورية الكبرى لعام1925،،شارك بجيش الانقاذ لنصرة فلسطين ،في عام 1951 تولى منصب رئاسة الاركان العسكرية السورية ،احد قادة الانقلابات العسكرية التي حدثت في سورية، للمزيد من المعلومات ينظر :يحيى قسام، المصدر السابق، ص 90.

[118]هاشم عثمان ،المصدر السابق،ص253.

[119]المصدر نفسه،ص253.

[120]المصدر نفسه،ص262 ؛بييربوداغوفا ،المصدر السابق،ص71.

[121] هاشم عثمان ،المصدر السابق ،ص262.

[122] جوردن هاء توري ،المصدر السابق،ص240.

[123] بييربوداغوفا ،المصدر السابق،ص72.

[124]مأمون الكزبري :(1998/1914)سياسي سوري ولد بدمشق، درس بمدارسها وببيروت، اكمل دراسته الجامعية بفرنسا بتخصص القانون ،مارس مهنة المحاماة ،تدرج بالمناصب الادارية والسياسية ،عين مدرساً في كلية الحقوق بدمشق ،في عام 1953 انتخب نائباً عن دمشق في المجلس النيابي السوري ،في عام1955 تقلد منصب وزير العدل ،في عام 1956عين رئيساً للجامعة السورية ،بعد الانفصال في عام 1961شكل اول حكومة محايدة مهمتها الاشراف على الانتخابات التشريعية المقبلة ،انتخب رئيساً للمجلس النيابي السوري وبقي بهذا المنصب حتى عام1962،اعتزل العمل السياسي وتنقل ما بين لبنان وفرنسا والمغرب العربي ،للمزيد من المعلومات ينظر: يحيى قسام، المصدر السابق،ص288.

[125]محمد شاكر اسعيد ،المصدر السابق،ص499؛جوردن هاء توري ،المصدر السابق،ص241؛ هدى عبد الله الشحادة ،المصدر السابق،ص103.

[126]محمد شاكر اسعيد ،المصدر السلابق،ص507.

[127]بييربوداغوفا ،المصدر السابق،ص75.

[128]هاشم عثمان ،المصدر السابق، ص262.

[129]المصدر نفسه ،ص275.

[130]مازن يوسف صباغ، المصدر السابق ،ص 191.

[131]ناظم القدسي:(1906-1998)سياسي سوري حلبي الاصل ، درس علومه الاولية بمدارس حلب واكمل دراسته الجامعية بلبنان بتخصص القانون ،مارس مهنة المحاماة بحلب ودمشق ،كان من المعارضين لسياسة الانتداب الفرنسي ،تدرج بالمناصب الادارية ،انظم للكتلة الوطنية المعارضة لفرنسا ،في عام1947 اسس حزب الشعب ،كان القدسي من المشجعين للنظام تحت التاج الهاشمي بالاتحاد مع العراق والاردن ،في عام 1943و1947و1949و1962 اصبح نائباً عن حلب في المجلس النيابي السوري ،تقلد مناصب وزارية وشكل حكومتين وذلك في عام 1949و1950،تقلد منصب رئيس جمهورية عام1961 ،للمزيد منم المعلومات ينظر: يحيى قسام ،المصدر السابق،ص282.

[132]اكرم الحوراني:(1911/1996)سياسي سوري قدير ولد بمدينة حماة السورية ،اكمل دراسته الاولية بمدارسها وانتقل لدمشق ومن ثم اكمل الدراسة بلبنان، درس الحقوق بكلية الحقوق بدمشق ،تدرج بالمناصب الادارية والسياسية ،انتخب نائباً لأكثر من مرة 1949،1947،1934،في عام 1949 اصبح وزيراً للدفاع ،في عام1950 اسس الحزب العربي الاشتراكي ،في عام1957تقلد منصب رئاسة مجلس النواب السوري ،للمزيد من المعلومات ينظر: يحيى قسام، المصدر السابق،ص208.

[133]هدى عبد الله الشحادة ،المصدر السابق،ص104.

[134]امل ميخائيل بشور ،المصدر السابق،ص284.

[135] محمد شاكر اسعيد ، المصدر السابق ،ص 527.

[136] امل ميخائيل بشور ،المصدر السابق ،ص439.

[137] محمد شاكر اسعيد ،المصدر السابق،ص550.

[138]هدى عبد الله الشحادة ،المصدر السابق،ص113؛ امل ميخائيل بشور ،المصدر السابق،ص453.

[139]نجاح محمد ،المصدر السابق،ص359.

[140]هدى عبد الله الشحادة ،المصدر السابق،ص114.

[141]المصدر نفسه،ص115.

[142]محمد شاكر اسعيد ،المصدر السابق ،ص 580.

[143]المصدر نفسه ،ص550.

[144]د.ك.و ،ملفات البلاط الملكي ،الملفة ه، التسلسل 411/403،كتاب السفارة العراقية بدمشق ذو الرقم484/2/1بتاريخ2تشرين الاول1961،و40،ص310.

[145]هدى عبد الله الشحادة، المصدر السابق،ص117.

[146]نجاح محمد ،المصدر السابق، ص388؛ امل ميخائيل بشور ،المصدر السابق،ص530.

[147]هدى عبد الله الشحادة ،المصدر السابق،ص117.

[148]الحياة(جريدة) ،بيروت،العدد4790 ،25تشرين الثاني1961،ص1؛هدى عبد الله الشحادة ،المصدر السابق ،ص117؛ امل ميخائيل بشور ،المصدر السابق،ص543.

[149]سعيد الغزي:(1897/1967)سياسي ورجل قانون سوري ولد بدمشق ، اكمل دراسته الاولية بمدارسها ،اكمل الحقوق بالاستانة ،مارس مهنة المحاماة ،كان من المعارضين لسياسة فرنسا ،تدرج بالمناصب الادارية والسياسية ،اصبح نائباً عن دمشق في عام1928و1947و1949و1960و1963،تقلد منصب رئاسة المجلس النيابي بتاريخ ،13أيلول1962،في عام 1936عين وزيراً لوزارة العدل وفي عام 1946اصبح وزيراً للمالية ،في عام 1954شكل حكومة الاولى وفي عام1955شكل حكومته الثانية ،للمزيد من المعلومات ينظر :وسيم عبد الامير وهيب الحسناوي ،محمد سعيد الغزي ودوره السياسي في سورية حتى عام1967،المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية ،العدد7،كانون الاول 2022،ص307.

[150]هدى عبد الله الشحادة ،المصدر السابق،ص118؛ امل ميخائيل بشور ،المصدر السابق،ص547.

[151]محمد شاكر اسعيد، المصدر السابق،ص602.

[152]فضل عفاش، المصدر السابق،ص78.

[153]المصدر نفسه ،ص80.

[154]منصور الاطرش:(1925/2006)سياسي سوري ،من عائلة الاطرش في جبل الدروز ،والده سلطان باشا الاطرش قائد الثورة السورية الكبرى التي اندلعت عام 1925 ضد الانتداب الفرنسي ،تدرج بالمناصب السياسية والادارية إذ تقلد رئاسة المجلس الوطني في عام1965،في عام 1936 اصبح وزير العمل والشؤون الاجتماعية ،للمزيد من المعلومات ينظر :يحيى قسام، المصدر السابق ،ص 327.

[155]هدى عبد الله الشحادة ،المصدر السابق،ص122.

[156]محمد شاكر اسعيد ،المصدر السابق ،ص621.

[157]فضل عفاش ،المصدر السابق،ص95.